

القسم الأول

الفصل الأول

الدول الإسلامية بين أحكام الدين
والتقدم العلمي المعاصر

- « لا تقولوا بتزول العرب . .
- بل قولوا بتزول المسلمين » .

الدول الإسلامية بين أحكام الدين والتقدم العلمي المعاصر

يواجه العالم الإسلامي في الوقت الحاضر (كما كان يواجه في العشرات الأخيرة من السنين) ، منعطفاً في مساره التاريخي . . وهو لم يتخذ بعد القرار النهائي الواضح في هذا الخصوص ونريد بذلك : ما قد يبدو من ضرورة الاختيار بين أحكام الدين من ناحية ، وبين مسايرة تكنولوجيا العصر من ناحية أخرى . ولعل الموقف الراهن الذي يواجهه العالم الإسلامي ، هو أخطر ما مر به من تاريخ يقضته وانطلاقه إلى السيادة بفضل الرسالة الخاتمة .

وفي مقالنا هذا الذي نعتبره مدخلاً للكتاب ، نقول بإيجاز : إن الحياة الدنيا لا تصلح إلا على نورين يهديان إلى الطريق السوي ، فأما أحدهما فهو نور الآيات الكونية (أو الآيات التكوينية) ، أي القوانين العلمية المستقرة في خصوص الطاقة والمادة وجملة الوجود المشهود ، وأما النور الثاني ، فهو الأحكام والتعاليم التي جاءت بها الرسالات السماوية تبعاً .

ولاسيلاً إلى إنقاذ الأمة الإسلامية مما تعانيه إلا بتقدير حتمية هذا التكامل . وإذاً كان العالم العربي في الطليعة بالنسبة للأمة الإسلامية من حيث موقعه الجغرافي وموارده الطبيعية ، فإن قدره قد جعله مؤثراً في أحوال العالم كله ، فهو يؤثر فيه ويتأثر إلى درجة قد لا تتوافر لأمة أخرى .

فأصل هذا التكامل ، وما سندنا فيما ذهبنا إليه . . ؟

هذا ما نجيب عنه في الصفحات التالية . .

تمهيد

إن قضايا البترول ومشكلاته وآثاره تسهم في رفع مستوى الرفاهية كما تهدد البشرية بأشد العواصف عتياً منذ أن عمر الإنسان الأرض . . هذه هي خلاصة التقدير العام لقضايا البترول في وقتنا الحاضر ، (نعني بذلك ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ إلى وقت تحرير هذه السطور) .

على أن التاريخ الحديث (وكذلك المعاصر) لتلك القضايا ، من حيث الأهمية البالغة يمكن أن يتركز القول بشأنه في مدة محددة ، تبدأ بسنة ١٨٥٦ (تاريخ الكشف عن أول آبار البترول في رومانيا ويولندا) ، وتستمر هذه الأهمية على درجات متفاوتة إلى أن قامت حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣) حين تنجبه إلى التصاعد السريع الشامل الذي يحمل في طياته أهم الأخطار التي أشرنا إليها آنفاً . لذلك حين يعرض الباحث لهذه القضايا في أى وقت ، فإنه من المفيد أن يرجع إلى قدر مناسب من المعرفة التي تجمعت خلال هذه الفترة الزمنية - وهكذا رأينا ضرورة الاعتماد على مادة كتبها الباحثون في العشرات الأخيرة من السنين - وليس المجال إذن مما يسمح بالتركيز على أحدث ما كتب وأحدث ما ظهر .

وبعبارة أخرى ، إن قضايا البترول متصلة اتصالاً وثيقاً من ١٨٥٦ إلى الآن ، ولها صلات قوية بكل من التحركات السياسية والنزاع الحربي والتقدم المدني ودفع عجلة الإنتاج ، وظواهر البطالة والتضخم في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أو تقارير وأبحاث اشتملت عليها المادة الوفيرة لكل واحد من مؤتمرات البترول التي بلغت ذروتها إلى الآن تسع دورات . . ولقد وجدنا في كل من هذه الدورات ما يفيد .

ومعلوم أنه في البحث العلمي عند أرق المستويات ، المفروض أن يبدأ الباحث من حيث ما انتهى سابقوه لكي يوفر وقت القارئ ويمكن له من التركيز على الكلمة الأخيرة لعله يبني عليها أو ينطلق منها . وهذا صحيح في بعض فروع المعرفة كالجراحة مثلا وعلاج الأمراض ، إذ تكون حاجة البشرية في مثل هذه الحالات مقصورة على آخر إنجاز . وما يرتجى من بعده . . أما في قضية البترول فالأمر بخلاف ذلك . . فالقضية متصلة ومستمرة ومن العسير وضع حد لها كما أنه من

العسير قطع النتائج عن الأسباب أو إهمال التاريخ الذى أدى إلى موقف معين - ومن هنا كانت أهمية الخطة التى نظنها صالحة لاستيعاب كثير من البيانات فى حيز محدود لا يضيق به المتخصص ، ولا يستغنى عنه المثقف من غير المتخصصين .

خطة البحث :

فى ضوء ما تقدم من تمهيد نقول :

لقد جعلنا هذا الكتاب فى أربعة أقسام وهذا بيان موجز بكل منها :

القسم الأول : ويشتمل على قدر مناسب من الجهد الخاص الذى نسهم به بتقديم إضافة إلى ما قاله الآخرون .

القسم الثانى : وهو مساعد للقسم الأول ، أو مكمل له ، وفيه قراءات مختارة ومنسوبة إلى أصحابها وفيها أضواء كاشفة على ما انتهى إليه أمر البترول فى طرق طويلة كثيرة العثرات امتدت عبر القرنين التاسع عشر والعشرين ، وصاحبت تغيرات دولية ومحلية ، تفسح المجال لكل باحث فى النواحي الاقتصادية بوجه خاص ، وكذلك الإدارية والاجتماعية .

أما القسمان الثالث والرابع : فهما من خصائص الدراسات البترولية التى لا ينبغى لباحث أن يغفلها . . ومن ذلك :

بعض المعلومات عن البترول ، وطائفة من المصطلحات ومعاملات التحويل والإحصاءات .

* * *

بالإضافة إلى ما تقدم ، نضع بين يدي القارئ قضية فرعية بالنسبة لموضوع الرسالة ، ولكننا نراها بالغة الأهمية ، ونعتبرها من الروافد . . كروافد النهر التى تغذيه ، وبدونها يكون المجرى هزيباً ومتقطعاً .

هذه الإضافة خاصة بما يسمى اقتصاديات البترول ، وهى بدورها عنصر (ولو فرعى) من عناصر موضوع الكتاب ، إن الموضوع الرئيسى هو بترول المسلمين . . هذا صحيح وهو مائل أمامنا طوال المدة التى عالجت فيها البحث ، ولكن البترول فى البلاد العربية يشكل أوزاناً خطيرة فى اقتصاديات الدول المنتجة ، وصلة البترول بها هى صلة مباشرة . كما أنه (نقصد البترول) ، وثيق الصلة باقتصاديات العالم بشكل غير مباشر ، أو على الأقل أدنى بكثير من الصلة القائمة بين البترول وبين البلاد التى تنتجه .

وهنا تثار مشكلة علمية دقيقة تقتضى منا وقفة قصيرة فنقول : ما المقصود بكلمة الاقتصاديات التى نرى دورها البارز فى دعم الصناعة والحرفة والتجارة والموازنة العامة ومستوى المعيشة فى البلاد المنتجة للبتروى ؟

والجواب : نريد بالاقتصاديات تلك العناصر التى إذا تكاملت فى بيئة جغرافية أو بيئة اجتماعية ، كفلت للناس الذين يعيشون فى هذه البيئة مستوى معيناً من الرفاهة ، وتلك العناصر قسمان رئيسيان :

أحدهما : مادية خالص والآخر معنوى .

فأما العناصر المادية فتبدأ بالموقع الجغرافى والمناخ ، ثم تتدرج إلى موارد الطبيعة الكامنة وتلك التى أمكن استنباطها . . . ولعل أهم العناصر المادية الملموسة هو القوى البشرية (نعنى السكان) الذين سخرت لهم تلك العناصر المادية ، ويقدر ما ترتفع الكفاية الإنتاجية من العنصر البشرى تكون الموارد الطبيعية المتاحة مصدراً للمنافع التى تسهم فى الإشباع ومن بعده يكون الترقى فى درجات الرفاهة . هذا بإيجاز عن العناصر المادية .

وأما العناصر المعنوية فتبدأ بالعقيدة والمثل العليا وضوابط السلوك وتتدرج حتى تصل إلى نمط المعيشة ، وأخيراً العادات اللصيقة بالجنس المعين من الناس ، والعادات المكتسبة .

وحين تتفاعل العناصر المادية مع العناصر المعنوية ، لكى تتحد فى كل متجانس ينعكس هذا التكامل فيما يعرف بالاقتصاديات لبلد معين .

ولزيد من إيضاح وجهة نظرنا نضرب بعض الأمثال :

إذا كان الموقع الجغرافى ممتازاً كأن يحتل ملتقى القارات ، كما هى الحال فى البلاد المنتجة للبتروى ، فإنه من المفروض أن تكون الشعوب التى تسكن هذا الموقع الممتاز ميسورة الحال ، وسيدة لشئونها الخاصة إن لم تكن سيدة لشئون غيرها ، وعندما يكون الموقع الجغرافى مرة أخرى غنياً بالتحكم فى البواغيز (أى المضايق) التى يمكن الدفاع عنها ويمكن عن طريقها التحكم فى حركة البحار . . (التحكم من أجل الخير أو ماعداه فهذه مسألة أخرى) . نقول عندما يكون الموقع الاستراتيجى بهذه الأهمية ، ثم لا يكون للشاغلين لهذه المواقع قدر مناسب من السيادة على أرضهم فما سر ذلك ؟ وما هو الأثر المباشر على اقتصاديات الإقليم ؟

إن الجواب واضح ويتلخص فى أن العنصر البشرى لم يصل فى درجات الرقى والكفاية الإنتاجية إلى المستوى الذى يؤهله لتسخير هذا الموقع لصالحه منفرداً ، أو لصالح البشرية معه ،

وعندئذ لابد أن تكون اقتصاديات هذا الإقليم الذى اجتمعت له بعض العناصر المواتية وبعض آخر من العناصر المتخلفة كعنصر السكان هنا . . . نقول إن مثل هذا الإقليم لابد أن تكون اقتصادياته مضطربة أو غير متوازنة ، بل قد تصل الحال بمثل هذا الإقليم إلى التردى فى وهدة التخلف . ثم نضرب مثلاً آخر تكاملت فيه العناصر المادية عند المستوى الرفيع ، وارتقى العنصر البشرى الذى يشغل أرض هذا الإقليم ، ولكنه محروم من بعض العناصر المعنوية أو الروحية ، كالعقيدة والمستويات الخلقية الرفيعة ذات الصبغة الإنسانية العالمية . . . إن إقليماً هذه حاله ، لا ينعم باقتصادياته بالدرجة الكافية . . . فقد يجد القوت والمأوى وأسباب الرفاهة ، ولكنه يفتقد أهم عنصر فى الحياة الدنيا وهو الأمن . . . وبافتقاده للأمن فإنه يوجه جانباً من موارده التى يحسن استغلالها بكفاءة عالية . . . يوجه قسراً من هذه الثمرات التى دانت له إلى ما لا يسهم فى الرفاهة الاقتصادية كإنتاج أدوات الدمار ، وبهذا لا تكون اقتصادياته فى المحل الأرفع الذى يليق بتكامل العناصر المادية سالفة الذكر .

وحين نخرج من الإشارة البعيدة نسيئاً إلى القول الصريح نقرر ما يلى :

إن البلاد العربية المتوجة للبتروى تشغل مركز الوسيط فى الكرة الأرضية وهو ملتقى القارات ، إنها تملك القناة وتملك البواغيز المتحركة فى البحرين الأبيض والأحمر ، وتملك من هبات الطبيعة مناخاً معتدلاً على مدار العام (إلا بعض القيظ الشديد فى شهور الصيف وفى بعض البلاد دون البعض الآخر) ، وتملك الأنهار ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تزعم أنها أفادت من مواردها الطبيعية الكامنة والمتاحة للاستغلال قدرًا كافيًا يعود على السكان بالمستوى اللائق بالحياة الإنسانية الكريمة لكل أفراد المجتمع ، وتدلل الإحصاءات والدراسات الميدانية على أن الجانب الأكبر من فوائض البتروى ، لا تستقر بين أيدي تلك الشعوب التى تسكن الموقع الجغرافى الذى وصفناه . . . بل يتعين أن نذهب إلى ما هو أكثر صراحة حين نقول إن فوائض البتروى يستخدم معظمها فى إملاء الشروط وفى حمل تلك الشعوب على الإذعان لسياسات لا تريد بها الخير، وسر هذه المفارقات كامن فى النقص الذريع فى المقومات المعنوية والروحية وأولها الفهم الصحيح للعقيدة والتمسك بها ، ورفع المصلحة الكلية للمجتمع المعين ، فوق المصالح الفردية لبعض المسئولين الذين يقال لهم فى زمننا : (مراكز السلطة) ، أو (مراكز القوة) ، ثم تنتقل إلى المثل الآخر الذى ينطبق على البلاد المتقدمة فى الصناعة أو الزراعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومثل أوروبا الغربية فنلاحظ أن الكفاءة الإنتاجية للفلاح الأمريكى ، مثلاً تصل إلى حد يثير الإعجاب فهناك

ما يقرب من عشرة ملايين من الفلاحين المثقفين والمزودين بأحدث آلات الإنتاج الزراعي وأساليبه ، وهؤلاء ، يستطيعون أن يقدموا الطعام بمعدل ٤٥ فرداً من المستهلكين لكل فرد واحد من المنتجين ، أى أن الزراعة الأمريكية تستطيع أن تطعم ٤٥٠ مليوناً من البشر ومن حيث إن سكان الولايات المتحدة الأمريكية يبلغون الآن نحواً من ٢١٢ مليوناً ، فإن الإنتاج الزراعي في أمريكا يكفي لما يزيد على ضعف السكان ، ومثل ذلك يقال بالنسبة للصناعات وستترك جانباً ذلك الإنجاز الذى استأثر بسمة عالمية مدوية ، ونريد به الوصول إلى القمر ، ستترك هذا كله ونقول : إن الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة في معظم الصناعات المدنية وسوقها الداخلية بالغة التنظيم ، وتقسيم الدخل فيها من أقرب الصور إلى العدالة بكل معانيها التبادلية والتوزيعية ، فهناك يبلغ نصيب الأجور من جملة الدخل القومى فوق السبعين في المائة من ناتج يزيد على ١٠٤٠ ألف مليون دولار في السنة الواحدة ، والمفروض أن تكون اقتصاديات الولايات المتحدة مثلاً أعلى ، بمعنى أن تكون الرفاهية الاقتصادية للشعب الأمريكى كله بالغة المستوى الأمثل - فهل هذا هو الواقع . . ؟ والجواب بالنفى لأن الموازنة العامة للدولة المذكورة تبلغ نحواً من ٤٠٠ ألف مليون دولار ولكن ثلثها يذهب إلى ما يسمى بالدفاع ، وإن قدرنا كثيراً من الموارد الكلية للدولة بمخصص للدفاع على النحو المذكور كان كفيلاً بأن يوفر الأمن والطمأنينة لها ، فهل ينعم الشعب الأمريكى بالأمن في داخله أو في علاقاته الدولية ؟ وهل يعتبر الردع النووى عنصراً فعالاً في توفير الأمن لأمة هذا مستواها في الإنتاج وفى الإبداع الفنى من حيث الإفادة بمقومات الرفاهة الاقتصادية ؟ والجواب بالنفى أوضح من أن يتطلب الدليل عليه ، فما سر ذلك ؟

ولقد رأينا مثلين أحدهما من البلاد العربية المتخلفة وهى صاحبة البترول ، وليس لها من السيادة نصيب كاف على أرضها ، ورأينا الولايات المتحدة - وهى سيدة العالم من حيث الإفادة بالعناصر المادية الداخلة فى تكوين الاقتصاديات الإقليمية - أن لها نصيباً موفوراً من العناصر المعنوية (كعدالة توزيع الدخل القومى وارتفاع نصيب الأفراد من ذلك الدخل) ، ولكنها تفتقد - بيقيناً - بعض العناصر المعنوية فما هو هذا البعض ؟ قد يثير الجواب دهشة القارئ ولو لبعض الوقت ، ولكن على قليل من التأمل نظن أننا ستفق على أنه التفسير الوحيد المقبول ، ذلك أن السبب الكامن وراء تخلف البلاد المنتجة للبترول وحرمانها من السيادة الكاملة وأن السبب فى حرمان البلاد القوية المقتدرة فى الإنتاج من نعمة الأمن . . هذا السبب واحد فى كل من المثلين فما هو . . ؟ الجواب الذى تقدمه بالغ حد الإعجاز ولا يسمح بأدنى قدر من التردد أو الجدل ،

ذلك لأننا لا نأتي بشيء من عندنا وإنما نقدم الدليل من كتاب الله جل شأنه في فقرة واحدة من آية نريد بذلك قوله تعالى: (نور على نور) .

فما صلة هذه الفقرة القليلة الكلمات الشديدة الإيجاز بما نحن بصدهه ؟ لقد أغنانا المفسرون وتركوا لنا تراثاً يفيض بالأضواء الكاشفة لمن أراد أن يهتدى إلى الصواب وعنهم نقول : وبوجه خاص ننقل عن الإمام « الألويسي » العالم المصرى فى تفسيره المسمى روح المعانى . . يقول ما خلاصته :

المراد بقوله تعالى (نور على نور) هو أن الجنس البشرى يمضى فى هذه الحياة الدنيا مهتدياً بنورين اثنين أحدهما نور الآيات التكوينية وأما الآخر فهو نور الآيات التنزيلية .

وعن النور الأول : يقول إن هذه الأرض لم تخلق عبثاً ، ولم تترك سدى ، ولكن الله جل شأنه قد أخضعها لسنن وضوابط ، كما جاء فى القرآن الكريم عن تساؤل فرعون وجواب « سيدنا موسى عليه السلام » فى الآيتين (٤٩ ، ٥٠) من سورة طه (قال فن ربكما ياموسى . قال ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) . فأعطاء كل شىء خلقه وهداية كل شىء إلى وظيفته ، هو ما يعرف فى لغة العصر بفلسفة الطبيعة وقوانين المواد وخواصها من طاقة وجاد ونبات وحيوان ، بل إن الآيات التكوينية تخرج عن كتلة الأرض إلى ما يحيط بها من هواء وما ينفذ فى أجواء السماء من أشعة الشمس وحرارتها ، وعناصرها التى تنبت الزرع وترفع البخار وتسقط الأمطار وتكفل للثروة الحيوانية الغناء ، هذا كله مكمل للأرض ويخضع لسنن كونية هى التى يسميها « الألويسي » (الآيات التكوينية) ، أى القوانين العلمية التى تحكم الأرض وما عليها وهى قوانين أزلية ، كما تحكم الغلاف المحيط بها أو بعبارة أخرى تلك القوانين التى تحكم الوجود المشهود الذى نراه ، ونستطيع أن نتصل به عن طريق الطائرة والصاروخ ، ونستطيع أن نتفع بحيره ، يستوى فى ذلك ما هو كامن فى بطن الأرض كالبتروى ، وما هو مستمد من الغلاف الجوى كأشعة الشمس التى وصلت التكنولوجيا الحديثة إلى تركيزها فى مجموعة من الحزم (جمع حزمة) ، وهذه تركز فى بؤرة صناعية تعكس على المواقد ، فترتفع الحرارة ، إلى مائتى درجة فهرنهايت أو ٢٤٠ ويقال بأن التكنولوجيا ستزيد من التركيز وتزيد من تسخير هذه الطاقة بحيث تكون واحدة من بدائل البترول فى المستقبل المنظور (أصل نافذ) ، وفى المصطلحات العلمية المعاصرة يقال لهذه الآيات التكوينية إنها قوانين الدرجة الأولى أى التى تتميز بالثبات الأزلى والدقة والشمول .

وإلى هنا يتضح ما يريد به العالم المصرى «الألوسى» من فهمه لجزء من آية ويتنقل بعد ذلك إلى الآيات التنزيلية وهى .

النور الثانى : وتأويل تلك الآيات (التنزيلية) إنها الأوامر والنواهي التى جاء بها الوحي من عند الله جل شأنه ، وليس للبشر فيها أى نصيب من حيث الإيداع أو الابتداع أو التبديل ، بل كل ما هو مطلوب منه هو الفهم الصحيح مع الثبات عليه والالتزام به ، وهذا موضوع الرسائل السماوية أو عبارة شاملة مشهورة هذه هى رسالة السماء ، جاء بها الرسل تبعاً ، وجاءت رسالة الإسلام خاتمة ومكتملة ومتممة ومهيمنة ، وإن نظرة سريعة مناسبة للمقام ، تدعونا إلى الوقوف عند بعض الآيات الكريمة كقوله تعالى : (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لفتنتهم فيه ورزق ربك خير وأبقى) (١٣١ طه) ، وقوله جل شأنه (والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يبحدون) (٧١ النحل) ، وقوله : (وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم) (١٦٥ الأنعام) وقوله : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ، وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالتى نقضت غزها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هى أرى من أمة إنما يلوكم الله به وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء ولتستلن عما كنتم تعملون ، ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فترل قدم بعد ثبوتها وتنفقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم ، ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً إنما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون ، ما عندكم ينقد وما عند الله باق ولنجزين الذين صبروا أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ، من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى ، وهو مؤمن فلنجينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) (الآيات ٩٠ - ٩٧ النحل) .

إن هذه الآيات التنزيلية التى نفتصد فى إيرادها أشد الاقتصاد ، تتضمن أوامر إقدام وأوامر إحجام ، وهى جميعاً ضوابط للسلوك الاقتصادى ، ومصدرها هو مصدر القرآن كله ، وهو علوى مفارق لقدرات البشر ، لأنه كلام الله جل وعلا ومؤدى ذلك أن يكون غير قابل للتجزئة

أو للحجب عن الحياة العملية أو للإغفال أو استبدال غيره به مما يصنعه البشر بفكره . . . نقول إن هذا مثل من الآيات التنزيلية التي لا يستطيع البشر أن يرقى إلى معارضتها أو الإتيان بمثلها وكل ما في وسعه هو أن يرقى إلى فهمها ، ونحن نضرب المثل بوضع آيات لا تزيد على عد أصابع اليد الواحدة من جملة العد الأولى . . . الذي انتهينا إليه وهو يصل إلى « سبعمائة وعشرين آية » تتضمن كلها ضوابط للسلوك الاقتصادي الخاص والعام . . . وعلى شيء من التأمل ، نجد أن الآيات القليلة التي ذكرناها تتناول قضايا الوحدات الجزئية أو ما يسمى كما في قوله تعالى : (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) وتتناول أيضاً ما يسمى باقتصاديات الوحدات الكبرى . كما في قوله تعالى : (أن تكون أمة هي أربي من أمة) .

ثم إن الآيات التنزيلية ساقفة الذكر . تربط النشاط الاقتصادي بجزء في الأولى ومحاسبة في الآخرة ومن ثم يكون الوازع الديني . وتكون الرقابة وخشية الله . يمثل ذلك وحده يصل الآدمي إلى السلوك الاقتصادي الأمثل . ونحن في موقفنا هذا نكرر مرة أخرى أن المجال لا يتسع للإفاضة فضلاً عن التوفية . ولكننا نقرب قدر الإمكان من المعنى الذي قصد إليه « الألوسى » بكلامه من وجود آيات تنزيلية لا يملك الإنسان إلا أن يلتزم بها وهي نور الرسالات السماوية . فإذا رجعنا إلى الآيات التكوينية . وهي قوانين الأرض . وهي الأقرب إلينا في حياتنا اليومية وفي تحقيق الرقاهية المادية . ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الآيات التنزيلية التي تمدنا بالضوابط السلوكية وبالمثل الخلقية العليا . فإننا سنجد أن الإنسان السوي الراشد يسير في حياته الدنيا مهتدياً بنورين اثنين :

أحدهما ينتفع به حال نشاطه اليومي وحال كسبه وأخذه من متاع الدنيا بنصيب . وأما النور الآخر فهو لا يملك من أمره إلا الفهم والطاعة . وهنا يتضح بجلاء أن كل المذاهب الاقتصادية التي يزاحم بعضها بعضاً . هي مجرد محاولات وصل إليها كتاب الاقتصاد بفكرهم وهي محاولات جديرة بالتقدير من حيث أنها اجتهاد محروم من نور السماء وهي في الوقت ذاته جديرة بالإهمال إذا جرت الموازنة بينها وبين الضوابط الإلهية للنشاط الاقتصادي .

ونحن هنا لا نتكلم إلا عن قدر يسير وثيق الصلة باقتصاديات أي إقليم . ولكننا نقصر أشد التقصير إذا أغفلنا القول بأن ما ذكرناه هو مثل جزئي بالغ التواضع إذا قيس بجملة الآيات التنزيلية التي تندرج تحت مفهوم النور الثاني من قوله تعالى : (نور على نور) ، ذلك النور الذي يهدينا إلى التوحيد وإلى الجزاء العادل في الأولى والآخرة وإلى البعث والنشور والحساب والخلود . إلى آخر

ما يدخل في مجالات الغيب ويرتفع فوق قدرات البشر إلا بقدر ما يستطيع الإنسان أن يفهم ويتبع .

إذن في الأرض نوران هما : نور الآيات التكوينية (وهي في أيدينا) ، ونور الآيات التنزيلية التي تسعد البشرية كلها إذا اهتدت بهديها ، المشكلة إذن التي يواجهها الإنسان أنه منذ تمت الرسالات بظهور الإسلام ، انقسم العالم إلى قسمين مميزين ، أحدهما يركز على الآيات التكوينية ويتابع في ثبات حتى استطاع أن يخرج من الأرض ومحيطها إلى بعض الأجرام السماوية القريبة ، وإن فعله هذا يتم في أحد النورين ، ونريد به نور العلوم والفنون والتكنولوجيا ، وهذا القسم المميز من الناس تفوق في الاقتصاديات المادية ، ومن ثم في الرفاهة مع تقصير نسبي في عدالة التوزيع في بعض النواحي ، (كما في إهدار حقوق الزوج والهنود الحمر في أمريكا) ، وهذا قصور في المستوى الرفيع من النواحي المادية الخالصة .

وأما القسم الثاني من الناس فهو أمة الأنبياء التي آمنت برسالة السماء ، وقد جاء بها الرسل تبعاً حتى كانت الرسالة الخاتمة ، والمفروض أن تكون الأمة الإسلامية هي المهيمنة على هؤلاء جميعاً ، لأن الدين واحد من عهد آدم إلى عهد المصطفى عليها الصلاة والسلام ، هذا القسم يركز على الإيمان التقليدي بالوحي وبالكتب المنزلة . . ولقد فات هذه الأمة في بعض أجيالها ، أن الأمر هنا ليس أمر إيمان ظاهري تقليدي ، بل هو أمر إيمان يقر في القلب ويصدق العمل ، وبهذا وحده يحق لأمة الأنبياء أن تكون جديرة بالوصف الذي جاء في مفتتح سورة البقرة من قوله تعالى : (الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون . أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) . إن هذه الآيات التي تبلغ من العدد أربعاً وحسب ، وتتضمن صفات المتقين وهي خمس صفات واضحة في النص المذكور وهي « قس من نور الآيات التنزيلية ، وفيها نص واضح على الإنفاق وتكرار الإنفاق مما يسمى بمكرر استعمال الدخل وفيها أيضاً نص ضمنى على الادخار . . ذلك في قوله تعالى مما (أى من ما) ، والحكمة هنا أن النص صريح على التبعض أى إنفاق بعض الدخل وتجنيب الباقي ، ثم إن التجنيب مع الركود غير جائز شرعاً ، والنص على عدم الجواز بل على التحريم والتنذير يجيء في أكثر من آية كما في قوله تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) (٣٤ التوبة) ، هذه النظرات السريعة إلى بعض الأنوار الكاشفة للطريق السوي في النشاط

الاقتصادى كما جاءت بها الآيات التتريلية ، تدلنا مرة أخرى على عمق الفهم الذى وصل إليه المفسر « الألومى » عند قوله بأن الآدمى يسير فى حياته الدنيا مهتدياً بنورين « ولكن أمة الأنبياء هذه وهى صاحبة البترول أهملت النور الأول ، ولم تركز على النور الثانى ، بل اكتفت بأن تطمئن إليه وكأنها أخذت على الله عهداً بأن يحمىها مجرد أنها تزعم بأنها آمنت ، والحق أن إهمال الآيات التكوينية يحرم المدعى لا لتزامه بالآيات التتريلية من رحمة الله لأنه لا يستحقها لأنه استحل لنفسه أن يفرق بين النورين ، وأن يزعم الاكتفاء بأحدهما مجرد الانتماء إليه وسمح لنفسه أن يغفل النور الآخر وهو نور الآيات التكوينية .

وقد سبق لنا القول بأن رسالات السماء لا تقبل التجزئة أو الاختيار ، وقبول البعض وترك البعض الآخر ، ومن ثم بقيت الآية على حالها من قطعة الثبوت وقطعية الدلالة وهى تقول بإيجاز « نور على نور » فإذا جاء بعض المسلمين كما فى البلاد العربية المنتجة للبترول ، وزعم بأنه فى أمن نظراً لانتسابه لأمة الأنبياء دون الأخذ بأسباب الحياة الدنيا ، فإن هذا القسم الأول الذى ضربنا به المثل السابق يلقى من الضياع ما هو ملاقيه ، وإذا جاء القسم الثانى الذى تمسك بأسبابه المادية البحتة وبلغ فيها من الإلتقان ما يريد أن يبلغه مع إهمال الآيات التتريلية ، فإنه لا يستطيع أن يكفل الأمن برغم حيازة الموارد والقدرات السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، فإنه برغم هذا كله يعيش فى ظل مفهوم مستحدث فى هذا العصر يقال له (الرعب النووى) أو يقال له (الردع النووى) ، وهو فى حقيقته نوع من القدرة على تبادل التدمير .

والخلاصة :

إن الاقتصاديات التى تكفل للمجتمع الإنسانى مستوى مناسباً من الرفاهة (وهى فى لغة الشرع متاع الحياة الدنيا) ، وتكفل له الأمن فى الوقت ذاته . . . إن هذه الاقتصاديات تقتضى توافر العناصر المادية مع القدرة على الإفادة بها ومع عدالة التوزيع بالإضافة إلى العناصر المعنوية والروحية ، ووضع الإيمان بيوم البعث والحساب فى الوضع الأسمى من جملة تلك العناصر . وقد استوقف نظرنا فى الآونة الأخيرة ما وصل إليه بعض العلماء من غير المسلمين حين هداهم التفكير الهادئ إلى قدر ولو يسير من الحق الذى نراه مستقراً فى شريعة السماء ، ومن ذلك ما كتبه الأستاذ « فرانسوا بيرو » فى كتابه (اقتصاديات القرن العشرين) ، حين كان يشدد على ضرورة التمييز بين مافى الإقليم المعين ، وما هو لهذا الإقليم المعين ، ويستخدم الحرفين الفرنسين المعروفين

وهما : الحرف الأول بمعنى (في) ، والحرف الآخر بمعنى (لام) الملكية ، ويقول إنه تجب التفرقة بين ما في أفريقيا وما لسكان أفريقيا ، ثم يغطي هذه النزعة بقوله كذلك يجب أن نفرق بين ما في أوكرانيا من القمح وبين ما لأهل أوكرانيا ، كما نفرق بين ما في البرازيل من البن وما هو لأهل البرازيل من حصة من المتاع المباشر لهذا المحصول ، ويسوق الأمثال من أوروبا - وهذا القول سليم لولا أنه لم يظهر إلا بعد حرب الجزائر التي تكلفت فيما تكلفته شهداء يزيدون على المليون من الضحايا الأبرياء الذين انتزعوا استقلال بلادهم من فرنسا انتزاعاً ، وكانت الحرب التحريرية الجزائرية قريبة من النصر ، وعندئذ فقط كتب العالم الفرنسي الكبير (فرانسوا بيرو) ما كتبه ، كان ذلك حول عام ١٩٦٠ ، وأقوال هذا الأستاذ جديرة بالتقدير والاحترام برغم أن الدافع لنشرها كان عارضاً وكان مشوباً بمقدمات الهزيمة . . الهزيمة من موقع البغى الذى جثم على قلب هذا الإقليم العربى المسلم مائة وثلاثين عاماً ، ونعود مرة أخرى إلى اقتصاديات الأقاليم كلها مجتمعة فى ضوء الآيات التنزيلية التى يشير إليها المفسر « الألويسى » فنقول : « إن القرآن الكريم فى سورة البقرة يقول : (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) وعموم النص هنا يمنع من التخصيص بمعنى أن قوله تعالى (لكم) خطاب للناس جميعاً ، فالإنجاز إلى تعميم النفع إلى خارج الحدود قائم فى كتاب الله ولم يأت (فرانسوا بيرو) بشيء جديد ولكن الآيات تقرأ متكاملة أو بعبارة أخرى أن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، والله يقول : (يأبىها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (١٣ الحجرات) ، فالنص هنا على التعارف يحمل على تبادل المنافع وتبادل المعرفة والإنجازات ثم ينتقل النص إلى الضابط الذى لا يخطئ فى إقامة العدل حين يقول : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) . ومن التقوى ألا يظلم الناس بعضهم الآخر فى المبادلات الدولية بحجة القوانين الاقتصادية الوضعية كقولهم : (معامل التبادل) ، فهذا كلام صغير إذا قيس بالآيات التنزيلية . وهو صغير إذا قيس بالمنطق العقلى المتصف .

وفى كتاب الله أيضاً قال جل شأنه : (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ، وهذا قول واضح ينطبق على المعاملات المحلية بين الأفراد ، كما ينطبق على المعاملات الدولية ، وقد سبق أن ذكرنا آية من سورة النحل فيها فقرة شديدة الإبانة فى التحذير من الإخلال بالعهود ونكثها لجرد أن أمة هى أربى من أمة أى أوفر حظاً فى الموارد والقدرات الفنية ومستويات الكفاية الإنتاجية ذلك فى قوله تعالى : (أن تكون أمة هى أربى من أمة) . وفى ضوء هذه النظرات السريعة التى نستشهد

فيها بعدد قليل من آيات الذكر الحكيم ، نرى أن عموم النص على أن ما في الأرض من طيبة هو للناس جميعاً يكمله عدالة التوزيع في التجارة الدولية ، ونظير ذلك فيما بين درجات المجتمع لأن العدل يقتضى التكافؤ فيما بين البذل والجزاء والثواب من ناحية أخرى .

* * *

والذى نقرره بشئ من الأسف أن الدنيا بأسرها كما نعيش فيها اليوم تتلبس بالخوف وبالظلام لأن أحد القسمين المشار إليهما آنفاً ، سيمسك بقوانين الأرض وما فيها من قدرات ولا يفكر إطلاقاً في مخافة الله ، كما لا يفكر في أن المالك الحق للكون وما فيه ومن فيه هو الخالق جل وعلا ، ومن ثم يسقط من حسابه الآيات التنزيلية ، ولقد عرفنا عن القسم الثاني ما يكفي والنتيجة أن الدنيا تعيش في ظلام ، والله جل شأنه يقول : (قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ) (١٠٤ الأنعام) .

وإذا كانت وظيفة العلماء المسلمين والكتاب المخلصين تفرض عليهم أن يرفعوا مشاعل النور عالية فوق الرؤوس لكي تلقى أشعتها على جملة السبل الممهدة وغير الممهدة لعل الناس يختارون السبيل السوى والطريق المستقيم . . نقول إن على كل عالم مسلم وباحث غير مخلص أن يسهم بما في وسعه وفي حدود اختصاصه وذلك برفع مشعل من المشاعل وإلقاء قيس من الأنوار . . وكتاب هذه السطور لا يمد أحق بالرفع فوق الرؤوس من آيات يقف عندها من كتاب الله عز وجل وليس من حق أى كاتب أن يفضل آية على أخرى أو يلتزم بآيات دون آيات وكل ما في الأمر أن قدرة الإنسان محدودة . وأنه من ضوابط الخلق واحد يسمى التخصص . . التخصص في وظائف الأعضاء وفي القدرات الذهنية وفي القدرة على الإنتاج وآخر ما هو معروف . . ولذلك نقف عند حد التنبيه إلى الإعجاز المطلق للاقتصاد الإسلامى حين يعرض لأى فرع من فروع المادة الاقتصادية . ذلك أنه من رأينا أن الاقتصاد لا ينتظم في سلك العلوم البحتة . ولا الفكر البحت ولا المذاهب والعقائد ونحوها . بل هو جملة من الدراسات . وطائفة من فروع المعرفة . ونميل إلى تسمية هذه الدراسة بقولنا المادة الاقتصادية أو الدراسات الاقتصادية . . وفيها فكر ورأى ونظام وسياسة ومذهب وعقيدة وعلم وتاريخ على نحو ما جئنا به تفصيلاً في كتاب لنا نشرناه وعنوانه « الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج » وننتهز هذه الفرصة لتعترف بأن الجهد الذى بذلناه في الكتاب المذكور هو جهد قليل يغرى بالإغفال . لولا أنه دعوة علمية إلى باحث جاد في المادة

الاقتصادية لكي يتخذ من القرآن والسنة منطلقاً مأموناً للخوض في أعقد مشكلات الدنيا ونريد بها المشكلة الاقتصادية . .

* * *

وإذ ندعو غيرنا من المشتغلين بالبحث العلمي إلى ماتقدم بيانه من ضرورة الالتزام بأحكام الإسلام في دراسة الأمور الإنسانية . وبخاصة المشكلات الاقتصادية . . فإننا نستجيب لهذه الدعوة بذاتها فيما نحن بصدده من تقدير الموقف الراهن لقضايا البترول وهي أخطر قضية معاصرة على نحو ماعرضنا له في المقال الثاني ..

الفصل الثاني

تقدير الموقف الراهن

« بتروال المسلمين هو الذى تصبه
إسرائيل على بلادنا عداوة وناراً ،
ويدمر به الشيوعيون القرى الآمنة
والمصانع فى أفغانستان فتجرى
دماء المسلمين أنهاراً . . . وحكام
العرب لاهون ، أوهم للغاصبين
يساعدون » .

تقدير الموقف الراهن

- في المقال التالي نعرض لقضايا البترول المعاصرة في كلمات بيانها :
- أهم الآثار المباشرة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ على سوق البترول .
- حقيقة التضخم الذي بدأ يتصاعد من عام ١٩٧٤ ، وهل البترول هو سببه الرئيسي ؟ .
- السلوك الاقتصادي للعرب في توظيف أموالهم .
- الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول والتجارة الدولية عموماً من فوضى في الأعوام التي تلت عام ١٩٧٣ وتأثر الدول العربية بهذه التغيرات .
- الرخاء الظاهري في البلاد العربية المنتجة للبترول وهل يستند إلى أسس مدروسة تساعد على استمراره ؟
- التحركات الدولية المنتظرة ضد اقتصاديات دول البترول .
- الحدود السياسية بين الدول العربية وهل تلغى بمجرد اتفاق سياسي ؟
- الحل العملي الذي نراه بقيام السوق المشتركة على الحريات الثلاثة وإنشاء صناديق للموازنة لتخفيف تفاوت العملات .
- إجراءات تكميلية لتوظيف الأموال العربية في الوطن العربي .
- العزلة الاقتصادية والسياسية وهم باطل .
- حكم الشريعة في التعاون مع الدول الأجنبية .
- الشريعة تميز استئجار الخيلاء والمشاركة على أن تكون اليد العليا للشريك العربي مهما كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال .
- التأميم قرار إداري للاستهلاك المحلي .
- محمد طلعت حرب من أكبر الرواد في كل من الاقتصاد والإدارة .

قضايا البترول المعاصرة في كلمات

١ - أهم الآثار المباشرة لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

(أ) استعادة العرب لبعض حقهم في الإشراف الفعال على موارد بلادهم .
(ب) الاندفاع العاطفي . وقد تمثل في رفع الأسعار من ٢.٠١ من الدولار للبرميل قبل الحرب إلى ١١.٥٦ من الدولار في أوائل ١٩٧٤ بدون حساب دقيق للنتائج في المدى القريب والمدى البعيد .

(ج) اصطناع أساليب غير مألوفة من قبل في تسويق البترول منذ البيع بالمرزاد ومنها أيضا اتصال مراكز الإنتاج بالمستهلك الأخير بقصد تفويض سلطات الشركات العالمية الاحتكارية
(د) هدوء العاصفة . . . بعد الانفعال العصبي وآثاره . عاد العرب يفكرون بشيء من الهدوء ويدخلون في حسابهم الاعتبارات الإنسانية والمصالح العليا للعالم بوصفه كلا متكاملًا . ومن نتائج ذلك تراجع الأسعار عن الذبذبات العليا التي فاقت كل تصور . وظهور ميل إلى الاستمرار النسبي لأسعار البترول ، حول عشرة ريالات للبرميل مع تفاوت يتفق ودرجة الجودة وسائر النواحي الفنية ، وكذلك سائر الاعتبارات الاقتصادية كالبعد من مراكز الاستهلاك وأثر ذلك في تكاليف النقل .

(هـ) علامات على الطريق . . . مواقف رصينة ومرتنة لبعض أعضاء الأوبك كما في السعودية .

٢ - حقيقة التضخم : أسرف العالم الغربي بوجه خاص في اتهام العرب بأنهم السبب في موجة التضخم الذي بدأ يتصاعد من أوائل عام ١٩٧٤ بسرعة جنونية .

(أ) تكلفة البترول كمادة خام أو طاقة لدفع عجلة الإنتاج أو كمحرك أدوات النقل ، هي تكلفة جزئية لا تبرر مزاعم الغرب ، وبعبارة أخرى ، إن للتضخم النقدي أسباباً كثيرة تخرج عن نطاق هذا الكتاب ، ومع ذلك نوجزها في كلمات :

(ب) رد الفعل أو الهجوم المضاد من جانب البلاد الصناعية المستهلكة للبترول في مواجهة

البلاد العربية ، وهى أهم المنتجين وأكثرهم ثراءً ومن ذلك . . . رفع أسعار السلع المصنعة لدرجة لا تبررها زيادة أسعار البترول .

(ج) استنزاف جانب كبير من موارد الدول المنتجة في مقابل وارداتها وكذلك تناقص الأرصدة .

(د) الذعر المالى أصاب أصحاب الأرصدة واندفاعهم نحو شراء الذهب . . . استغلال اليهود لهذه الاتجاهات التى هبت على الاقتصاد العالمى كالأعاصير حتى ارتفع سعر الأوقية من الذهب من ٣٥ دولاراً للأوقية كسعر رسمى فى عهد الرئيس جونسون ، إلى ٤٢ فى السوق الحرة إلى أضعاف هذا القدر حتى وصل السعر إلى ٢٠٠ دولار للأوقية ، وبعد أن أتت هذه المغامرة آثارها المطلوبة عاد الهدوء من جديد إلى الأسواق وهبط سعر الذهب إلى ١٠٠ ثم ارتفع إلى ١٣٠ . ومن المفيد أن نورد فى الموضع المناسب جدولاً بتقلبات الذهب فى مصر كمرآة للتقلبات العالمية .

٣ - السلوك الاقتصادى من جديد : اتجه العرب إلى تجنب التهافت على الذهب وعمدوا إلى توظيف أموالهم فى شراء المنشآت الكبرى كالفنادق والأحياء السكنية والأسهم والسندات من أسواق الغرب بوجه خاص ، ومن الأمثلة أن العرب أنفقوا فى عام ١٩٧٥ وحده ٦٠ ألف مليون دولار فى شراء الأعيان والعقارات والأموال الثابتة التى تدر عليهم دخلاً ثابتاً^(١) .

القدرة النسبية فى المال الحاضر بالقياس إلى ما كانت عليه الحال فى أواخر ١٩٧٣ وطوال ١٩٧٤ واتجاه أسعار الفائدة إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق فى التاريخ . على نحو ما تضمنته جداول أسعار الفائدة فى أسواق المال .

٤ - الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول وسوق التجارة الدولية من فوضى فى الأعوام التى تلت ١٩٧٣ وبوجه خاص :

(أ) تسابق الدول المنتجة فى استنزاف مواردها وتصدير أوطانها وبهذا المعنى صدرت أحكام فى فرنسا تصف تصدير الخامات وتصدير البترول بوجه خاص بمثابة بيع للوطن .

(ب) تناقص الأعمار التى كانت مقدرة من قبل للثروة البترولية وتفاوت آراء الخبراء فى تقدير مابقى من هذه الأعمار ، وهو فى معظم الحالات حوالى ثلاثين عاماً .

(ج) كانت الصبغة الغالبة على اقتصاديات البلاد العربية المنتجة للبترول أنها اقتصاديات استهلاكية ، فهى لا تكاد تنتج شيئاً نافعاً ، وأما صادراتها فمعظمها من البترول (فى الملاحق

(١) حننا بيان عن موقف استثمار أموال الدول العربية البترولية فى الخارج .

جداول الصادرات) على أن هذه الصبغة الاستهلاكية زادت كثافة في الأعوام الأخيرة بمعنى أن السلع المستوردة في مقابل تصدير البترول ، قد كانت في العقد السادس والسابع من القرن العشرين أقرب إلى إشباع الحاجات كالأطعمة ، وأدوات النقل والتعمير بمقدار ، أما في العقد الثامن الذي نعيش فيه فإن السلع المستوردة غلبت عليها صفات البذخ والإسراف والزخرف المبالغ فيه .

(د) استمرار ضعف الاتجاه إلى التصنيع ، وهذا لا يبعث على الأمل في تعويض ما يتقص من الوطن بإقامة منشآت منتجة .

(هـ) جنوح الطبقات الغنية في الدول العربية المصدرة إلى مستويات من الرفاهة أضعف الاستعداد لدى الجيل الجديد من الشباب لتلقى العلوم النافعة والتكنولوجيا الحديثة بوجه خاص .
(و) خطورة المؤامرات الدولية على البلاد المنتجة للبترول ، وقد تمثلت هذه المؤامرات في نواح كثيرة منها :

ترويج الأسلحة المباشرة ، وإثارة المعارك فيما بين بعض العرب وبعضهم الآخر ، وفيما بينهم وبين إسرائيل ، وبهذا أمكن استنزاف أقدار متزايدة من الأرصدة ، بالإضافة إلى أخطار أسلوب التضخم ومناورات أسعار الذهب .

٥ - في البلاد العربية اليوم رخاء ظاهري يتمثل في نشاط للعمران ، أى مرافق الإسكان والطرق وكل أسباب المتاع والرفاهة ، ولكن هذا الرخاء لا يستند إلى أسس طويلة المدى كإقامة الصناعات على الأسس العلمية ، من حيوية الأسواق المستهلكة ومن كسب الأسواق بالتكلفة النسبية الأقل .

- اعتماد هذه البلاد التي تتمتع بالرخاء الظاهري على القدرات البشرية المستوردة من أبسط الحرف والصناعات إلى أعلى الدرجات ، وما يترتب على ذلك من إضعاف بعض الدول المصدرة للطاقت البشرية وإصابة البلاد المنتجة للبترول بالتضخم البشرى مع تعدد الجنسيات العاملة وتضاؤل الفرص المتاحة للوطنيين لكي يتدربوا أو يكتسبوا الخبرات من الأجانب المستخدمين ، ونقطة الأجانب هنا تشمل فرق العرب على أساس تعدد القوميات والجنسيات داخل الأمة العربية .

٦ - الصورة العامة تبدو مشرقة عند النظرة السطحية ، ولا تراها كذلك ، وأسباب هذا التشاؤم ظاهرة في التحركات الدولية ومن ذلك :

(١) علمت الولايات المتحدة مثلاً أنها إذا سارت بمعدلات الاستهلاك الحالية فإن احتياجاتها من بترول العرب سيرتفع إلى ٥٠٪ من جملة احتياجاتها البترولية ١٩٨٠^(١) وبدأت أصوات السياسيين وخبراء الاقتصاد تعلقو بالتحذير من هذا المصير .

(ب) لا تتصور أن الغرب - وعلى رأسه الولايات المتحدة ، يسلم بهذا المصير ، ومن الأدلة على ذلك ما نشره الصحف من دعوة الأمة الأمريكية إلى التعبئة لمواجهة حرب جديدة من أجل الاستقلال ، وقد ظهرت هذه المقالات في الصحف سنة ١٩٧٦ بمناسبة مرور مائتي عام على استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا ، ولهذا التحديد ما يبرره ومن العفلة وقلة النظر في العاقبة ، أن يركن العرب على ما هم فيه من رخاء مؤقت واستبعاد لاقتصاديات البلاد التي تعتمد على بترول العرب .

(ج) خيراؤنا فرق ثلاث ؛ منهم السطحيون ، ومنهم المنافقون ، وقلة ترفع الصوت بكلمة الحق ولكنها تضيق في أجواء من الفساد ليس لها نظير في التاريخ .

والذي نراه ، أن المشكلة الحقيقية أعمق بكثير من قضية البترول - إنها مشكلة تعدد القوميات وتعدد الجنسيات في داخل الأمة العربية الواحدة ، ونحن نؤيد الكتاب المخلصين للعلم من أمثال : « دايبولت ، وجورج بيرسون » . . وأمثال هؤلاء يقولون إن الحدود السياسية جرائم ، وإن الذين يرسمونها ويفرضونها على أفراد الأمة الواحدة هم مجرمون ولكن هل الدعوة إلى الوحدة أمر ميسور ، وهل تجنب المنازعات بين الطوائف داخل بلد واحد كما في أرض الشام التي أصبحت دولا ما تواجدت إلا مع الحرب العالمية الثانية ، هل هو ممكن ؟

نقول إن هذا المطلب غير يسير ، ولكننا نذكر بأمر أهمها :

١ - إن البلاد الأوربية أكثر وعياً ونضجاً من النواحي السياسية والعلمية والفنية ، وهي مع ذلك ترى أنه لا بقاء لها إلا بالوحدة ، ومن ثم كانت فكرة السوق الأوربية المشتركة التي هي نواة للمجتمع الأوربي الموحد ، والتي هي بعث لسياسة (شارلمان) وقد نادى بها من سنة ٨٠٠ للميلاد لتكون أوروبا حصناً يواجه زحف العرب وانتشارهم . . نقول إنه في الوقت الذي يتجه فيه هؤلاء الأقوام الناصجون الذين نلتقى عنهم التكنولوجيا إلى الوحدة تدريجياً بتوهمين الحدود على نحو ما أشرنا إليه تفصيلاً في بعض المراجع التي كتبناها وعلى ما كتب غيرنا من المؤلفين فلا تكرر شيئاً

(١) ترتب على موجة البرد التي لم يسبق لها نظير بين ديسمبر ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧ أن ارتفع معدل الاستيراد من البترول العربي إلى الولايات المتحدة للرقم المذكور في المتن أي ٥٠٪ بدلا من ٤٠٪ ولكن هذه ظاهرة مؤقتة للسبب المذكور .

من ذلك^(١) في هذا الوقت بالذات أى الربع الثالث من القرن العشرين ، نرى الاتجاه العكسى يطنى على عقول العرب وعلى أفئدتهم وهواهم فهم يتآمرون أو يتفقون مع خصومهم من أجل خلق كيانات قانونية هزيلة تنعم فيها القلة وتشقى الكثرة ، ويشدد التفاوت بين أجزاء الجسد الواحد ، وقد قلنا إن هذا الجسد المتكامل هو أمة العرب .

٢ - فى رحاب الجامعة يتعين على الباحث أن يقرر كلمة الحق وأن يؤيدها وأن يفسح صدره للجدل والمعارضة ، ومن جملة تكامل الآراء وتعارضها ، وغلبة بعضها على البعض الآخر ، يصل جهد الجامعات إلى وضع الأنوار الكاشفة على الطريق ، ولأصحاب السلطان بعد ذلك أن يهتدوا بتلك الأضواء أو أن تغطى أبصارهم كما غشيت بصائرهم^(٢) .

إن الجامعة تودى واجبها بإعلاء كلمة الحق التى ترضى الله والرسول والتى يورثها الآباء للأبناء . . فإن لم تتوافر فرص التطبيق الفورى أو التطبيق فى المدى القريب ، فإن الأيام دول .

الحل العملى :

لا نؤمن بالظفرة ، ولا نؤمن بالثورة ، وإنما يكون التغيير بالتربية الهادئة ، والانتقال الهادئ من حال إلى حال . ومن خطأ الرأى أن ننكر تجارب غيرنا ، وكذلك نقول إن دعم السوق العربية المشتركة التى لا تزال رابضة فى الملفات ، هو أول الطريق ، وتقوم السوق المشتركة على حريات ثلاث لا أكثر ولا أقل ، ونحن نختلف من يزيد على هذا القدر لأنه يبالغ على غير أساس ، ونكرر القول بأن الحريات ثلاث لا تزيد ولا تنقص .

- حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية الظالمية ، من أجل العمل والاستقرار والكسب ، مثل المواطنين الذين سبقوا إلى العمل والاستقرار فى البلاد العربية .

- حرية السلع والمواد فى عبورها للحدود بغير حواجز صناعية كالجمارك ونظام الحصص ، وكل ما ابتدعه الفكر البشرى لتعويق التجارة فى مجموعة من البلاد دون مجموعة أخرى .

- أما الحرية الثالثة فهى محصلة الحريتين الأولى والثانية ونقصد حرية هجرة رءوس الأموال إلى الداخل والخارج لأن الفرد إذا عمل وادخر ، والبضاعة إذا انتقلت وزادت قيمتها بالخروج

(١) المرجع : الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية من ١٨٠٠ م إلى ١٩٦٠ ، وهو بحث وارد فى كتاب « المشكلات

الاقتصادية المعاصرة » تأليف مرعى دسيس القاهرة ١٩٦٢ .

(٢) يقال إن السوق العربية المشتركة قد قامت بالفعل ولها أجهزة ولكن ما ورد فى المتن يصف الأمر الواقع ولا يلتفت إلى

الشكليات والمظاهر .

عن مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك فإنها تحقق ربحاً مضافاً إلى الإيرادات التي يحصل عليها العمال حال كسب معاشهم ، وباستثمار كل من الموارد الأولى والثانية تتكون رءوس الأموال فإذا جاز لها أن تنتقل من بلد إلى بلد دون معوقات . فإن الحدود السياسية تصبح واهنة .
وبالإضافة إلى غياب السوق العربية المشتركة . هناك عديد من الحواجز التي تفرق أجزاء الأمة الواحدة ومن ذلك : اختلاف العملة والتفاوت الشديد بين القوة الشرائية لعملة الدول العربية . هذا عن قيمتها في الأسواق الدولية ، وفي داخل الأسواق العربية . ومن الميسور البدء بإنشاء صناديق للموازنة^(١) تخفف من شدة هذا التفاوت .

الموانع السياسية والإدارية التي تفرض على أفراد هذه الأمة العربية ، تؤدي إلى قدر من الفقرة لا تؤديه الحدود السياسية ذاتها ، ومن ذلك مثلاً اختلاف جوازات السفر وتأشيرات الخروج والدخول والإذن بالزيارة والإذن بالإقامة .

بقى أن نشير إلى التراجع الذي دخل في تاريخ العرب كوصمة يندى لها الجبين . ذلك التراجع الذي يسىء إلى القمة وما دون القمة وما فوقها . فللأمة العربية عشرات من وزراء الخارجية . وعشرات من وزراء الاقتصاد . وعشرات من رؤساء الدول^(٢) . وقد تكون الدولة من سكان فندق واحد كما يقول أهل الصين . بمعنى أن السكان يعدون بعشرات الألوف ، ولها من الهيلمان والسلطان ومن الزينة ما لا تحرص عليه أمة كبرى كالإليان أو الصين .

هذا البلاد الذي أصيب به الجيل الحاضر . هو من تدبير الكارهين للأمة العربية ، وهو بلاء جد خطير . ولا يمكن أن ينمحي بثورة أو قهر أو غزو . فهذه كلها أساليب عنيفة تورث الضغينة وتولد الأحقاد ، وقد يترتب عليها نجاح مؤقت ، ولكن سرعان ما يثور الغضب من جديد . ثم يتنادى المتنافسون ببناء الانتقام .

* * *

والذي نراه من أجل توهين الحدود السياسية بالإضافة إلى ما تقدم ذكره من حيث دعم السوق العربية المشتركة وإنشاء صندوق التوازن التقدي هناك إجراءات أخرى تكملية منها :
« الحد من فيضان المال الحاضر وتركيزه في البنوك العالمية دون البنوك العربية . »

(١) صندوق موازنة العملات العربية هو هيئة تسهم في إنشائها جميع الدول العربية وتقدم كل منها حصة مناسبة لموارده ، ويتدخل هذا الصندوق في سوق الصرافة مشترياً لأية عملة بتزايد عرضها كما يتدخل بانعاً في الحالة العكسية بحيث تكون الذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً قريبة من الأسعار الرسمية المتفق عليها .

(٢) من المفروض أن الدول العربية تبلغ العشرين دولة .

• عدم التركيز على توظيف الأموال في الأسواق العربية كما أشرنا من قبل .
 هذه كلها إجراءات يجب أن تعالج برفق وبالتدرج ، الأمر يقتضى شجاعة الرأى وشجاعة العقول وليس كالجامعات من هو جدير بقيادة هذا الفكر المستنير ، لعله يؤتى آثاره في جيل مقبل .
 وليس ذلك على الله بعزير .

العزلة وهم باطل

الدعوة إلى ما يسمى بالاقتصاد المغلق ، قد تكون مقبولة لفترة من الزمن كما حدث في البلاد الاشتراكية ، ولكنها كسياسة مستدامة لا تصلح ، فهي ضد طبائع الأشياء لأن الفطرة غالبية ، وهى تقوم على احتياج بعض النامس لبعض نظرا للمعايرة في التكوين الجيولوجى للأرض والتفاوت في المناخ والطبيعة .

وهذه سنة الله في خلقه ، ليقوم بين الناس تعارف وتبادل .

• نحن لا ندعو إلى ما يسمى بالاستقلال الاقتصادى الكلى ، ولا بالعزلة الاقتصادية والسياسية ، بل ندعو إلى التآخى بين الشعوب على أسس من العدل .
 وبعيننا في موضوع هذه الرسالة أن تؤكد تعاون الدول المنتجة للبتروى أى صاحبة الآبار وصاحبة الأرض مع الهيئات والشركات والمنظمات الكبرى التى كسبت في عالم البترول خيرة طويلة وثقافة بتروية رفيعة المستوى .

ولكن كيف يكون التعاون .

والجواب : إننا نسترشد بالشريعة الإسلامية فيما تصدر به من رأى أو توصية فنقول :
 إن الشريعة تجيز صورتين اثنتين لهذا التعاون .

إحداهما : إجارة الأعيان والأشخاص . فللدولة أن تستأجر أقدر الشركات وأكثر الخبراء تجربة ودراية ، هذه واحدة .

وثانيتها : عقد الشركة بشرط ألا يقضى في أمر والشريك العربى غائب ، وأن تكون كلمته هى العليا مها كان نصيبه من رأس المال ضعيفاً . فليست القضية إذن كما يتوهمها البعض (٥ ٪ مقابل ٤٩ ٪ ، أو ٧٥ ٪ في مقابل ٢٥ ٪ . هذا كله كلام سطحي ، فلو أن المشاركة قامت بين دولة عربية قدمت ١ ٪ من رأس المال وشركة ذات مركز عالمى وقدمت هذه الشركة ٩٩ ٪ لكان القول

الفصل في يد البلد صاحبة السيادة أى البلد المنتج للبتروى ، وكذلك لا يجوز أن تتخذ الشركة الممولة قراراً في غيبة ممثل الدولة . إلا كان له حق الاعتراض المعروف في زمننا باسم (الفيتو) . ولأهمية هذه القضية عرض لها عدد من الخبراء والكتاب - وقد جئنا في الموضع المناسب ببعض هذه الآراء المتعارضة مع التعقيب عليها .

ومن الأمانة العلمية أن نقول بأن التأميم وإعلان السيادة على النشاط البتروى بقرار إدارى قد لا يزيد على عمل سياسى يراد به الاستهلاك المحلى . لأن الشركات العالمية عميقة الجذور ، وفى الوقت الذى تعلن فيه دولة ما أنها أمت أو اشترت أو استولت . فإنها فى حقيقة الأمر ما زادت على رفع لافتات وشعارات . وستبقى الشركات العالمية قابضة على زمام سوق الاستهلاك لفترة طويلة . ولا يكون انتزاعها من الأرض التى توغلت فيها إلا بالصبر والمثابرة ورفع الكفاية الذاتية . وكل ذلك يتم عن طريق المشاركة الشرعية التى أشرنا إليها .

ولنا فى تاريخ « محمد طلعت حرب » الاقتصادى الصادق أسوة حسنة . فقد بدأ شريكا لشركة صباغى براد فورد فى سنة ١٩٣٦ كما بدأ بمشاركة الإنجليز فى تسيير بعض خطوط الطيران . وكانت هذه المشاركة باكورة الخطوات العملية التى مهدت لقيام صناعات الغزل العملاقة . لأن عوامل التوطن متوافرة وكانت كذلك سبباً فى نجاح الطيران العربى . لأن ظروف مصر تؤهلها للمركز المميز من حيث صفاء الجو على مدار العام . ومن حيث إنها تتوسط القارات القديمة . وكما كانت مصر قديماً محط الرحال لقوافل التجارة . فإن مطاراتها وموانئها يمكن أن تحتل هذا المركز إذا فهمنا معنى التعاون الدولى . وحرصنا على السيادة لصالح الأمة لا لصالح جماعة محدودة من أصحاب النفوذ أو أصحاب رءوس الأموال .

• • •

ثم إن هذا الفائدة الكبير فى عالم الفكر الاقتصادى والإدارى فى البلاد العربية ونريد به المرحوم « محمد طلعت حرب » قد جمع بين النظر السليم وبين التطبيق العملى . حين اقتنع بأهمية وظيفة التمويل والتحكم فى السيولة وخرج من مجال البحث النظرى إلى مجال التطبيق . وأنشأ بنك مصر سنة ١٩٢٠ فى مواجهة مقاومة عنيفة من الداخل ومن الخارج . ولكن النبتة الضعيفة التى أنشأها حين ذلك نبتت وأثمرت خلال سبعة وخمسين عاماً من عام ١٩٢٠ إلى الآن على نحو مشهور . ومن ثم نكتفى بالإشارة إليه .

والذى يبدو هو أن التاريخ يعيد نفسه فنحن اليوم فى سنة ١٩٧٧ وفيما انقضى من أعوام قليلة

تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نواجه مشكلة المال الخاضر من جديد في عمق وعنف ، ما كان ليمر بخاطر المشتغلين بهذه الدراسات حين أنشأ طلعت حرب بنك مصر برأسمال بالغ التواضع هو ٨٠ ألف جنيه مصرى.. واليوم يهتر العالم بتحركات الفوائض النقدية للبتروال العربى ، لأنها بالغة الخطورة حقاً بالقياس إلى ثروات الأمم المتقدمة ، بل لأنها من حق أمم مستضعفة يبالغ خصومها في تقدير الأخطار التى يمكن أن تصاحب حصولها على حقوقها المشروعة ، ومن ثم كان للفوائض البترولية موقف فيما نحن بصدده من الكلام عن انتفاع دول البترول بأموالها . وهذا ما نعرض له فى المقال التالى .

الفصل الثالث

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

« إن أموال البترول تذهب للغاصبين
أعداء الإسلام من الكافرين . . وهم
لنا بالمرصاد قاعدون ، وعلى إسلامنا
يحقدون ، ولأرض المسلمين يمزقون
وبينهم يفرقون . . »

الاستثمارات البديلة للفوائض البترولية

- بحث هام للأستاذ « حسن عباس زكي » عن الفوائض البترولية .
- انخفاض سعر العملة لا يؤثر على قيمة الودائع المدرجة بها ما دامت لم تتحول إلى عملة أخرى .
- حرية تحويل الودائع من عملة إلى أخرى يجب أن تكون مطلقة .
- حرية الحركة تتناسب عكسياً مع حجم الودائع .
- اضطراب الدولة صاحبة الوديعة إلى الاستثمار في نفس العملة .
- خطورة ضخامة حجم الودائع على مراكز البنوك المودعة بها .
- الولاء المزدوج للمسئولين عن الإدارة المالية لرأس المال العربي .
- الصهيونية تضخم أثر ثروات العرب على الدول النامية .
- دخل الدول البترولية لا يقاس إلى بعض أوجه الإنفاق الترفيهي للشعب الأمريكي
- رقم مبيعات شركتي فورد وجنرال موتورز يفوق دخل الدول العربية مجتمعة .
- حافظة أوراق الدول العربية ، موزعة دون تخطيط مدروس .
- برغم ضخامة الفوائض البترولية فإن العملة العربية لم تصبح عملة دولية كما كانت تفعل بريطانيا وأمريكا واليابان إبان ازدهار تجارتها .
- اقتراحات لاستثمار فائض دخول دول البترول .

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

إن القضية الرئيسية المطروحة في هذا الكتاب تدور حول الموقف الراهن للفوائض المالية الناجمة عن استنباط البترول وتصديره تمهيداً للنظر في كيفية الاستفادة بهذه الفوائض على خير وجه ممكن عملياً بدلاً من الأوضاع الراهنة التي سيتضح مع متابعة الدراسة أنها في غير صالح العرب المعاصر ، فإننا قطعاً تأثرنا بالاتجاه السائد ، ولهذا كان موضوع الكتاب على ما هو ثابت في مقدمته ، واقعا في هذا الإطار ، إطار تصنيع البلاد البترولية - على أن يتعين التنبيه إلى أن حضارة الزراعة تظل على العالم من جديد ، لأن الحرمان من العناصر الغذائية الرئيسية يهدد شعوباً بأمرها كما في الصين والهند وباكستان ، ومع ذلك فقد تركنا الكلام عن الزراعة على الرغم من أهميته ، وركزنا على الخط الرئيسي المعتمد لهذه الدراسة .

وفي مجال تحريك رعوس الأموال المتراكمة والمسماة بالأرصدة ، كما أنه في مجال التوجيه للجديد من هذه الإيرادات مع مطلع كل شمس . . نقول بأنه في هذه المجالات مجتمعة ميدان فسيح للخبرة المالية المستندة إلى نظرة علمية شاملة وعميقة . .

• • •

ومن بين ما اطلعنا عليه بحث نشرته مجلة البترول للسيد الوزير السابق « حسن عبامس زكي » بوصفه المستشار الاقتصادي للدولة الإمارات العربية بالعدد الثالث المجلد ١٢ أكتوبر ١٩٧٥ ، وقد رأينا أن نستخلص منه العجالة الواردة فيما بعد ونقدمها بصورة مقال متكامل وثيق الصلة بخط التفكير الأصلي الذي نلتزم به . . وذلك في الصفحات التالية . . (١) .

(١) نشر هذا المقال قبل تلخيصه في أواخر عام ١٩٧٥ ونحن الآن في نهاية عام ١٩٨١ ولكننا نشرناه ضمن كتابنا لأن أحداث الأعوام الستة الماضية كانت ولا تزال تؤيد ما جاء في المقال ولا نقضه . . وتنبه القارئ إلى أن النتائج التي استخلصناها من بعض الأبحاث والإحصاءات المنشورة بالكتاب ليست أحكاماً مطلقة ثابتة ، وإنما هي أحكام بنيت على مقدمات فإذا تغيرت المقدمات تغيرت الأحكام . . ونحن نرى أن التعميم في القضايا العلمية مجازفة غير مأمونة ، وأن الأحكام المطلقة الثابتة هي ما كان منيعها الشريعة ، أو ما كان يتفق معها .

رأس المال العربي والمخاطر من حوله :

يلخص سيادته المخاطر التي تحيط برأس المال العربي اليوم في النقاط الآتية :

• انخفاض سعر العملة بالنسبة لباقي العملات الحرة في السوق المالي ، لا يترتب عليه خسائر للدولة المودعة ، طالما أن الدولة لا ترغب في تحويل الوديعة من عملة إلى أخرى ، وعلى هذا فإن الانخفاض الذي حدث للدور الأمريكي من سبتمبر ٧٤ حتى (سبتمبر ١٩٧٥) لا يعتبر خطيراً في حد ذاته ، طالما أن ودائعنا باقية بالدولار ، وطالما أن مشترياتنا تنحصر في كتلة الدولار ، ولكن الخسارة تتحقق في حالة تحويل جزء من ودائع الدولار إلى إسترليني أو إلى عملة أخرى . ويترب على ذلك أن تضطر الدولة المودعة إلى إبقاء ودائعها مقومة بعملة واحدة ، وبالتالي تصبح هذه الودائع تحت رحمة البنك المركزي للدولة المصدرة لهذه العملة وهنا يمكن الخطر الثاني . إن حرية تحويل الودائع من مصرف إلى مصرف ومن عملة إلى أخرى يجب أن تكون مطلقة وبلا حدود ، حتى إذا ما بدرت في الأفق المالي أو الاقتصادي أو السياسي أي بوادر تدل على عدم استقرار الموقف المالي لأي عملة ، أسرعرت الدولة صاحبة الودائع باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على القيمة الحقيقية لودائعها ، ومن الوجهة النظرية البحتة فليس هناك أي قيد على حرية حركة رؤوس الأموال العربية ، أما من الوجهة العملية فإن حرية الحركة تتناسب عكسياً مع حجم الودائع أي أنه كلما ازداد حجم الوديعة ، عظم تأثير تحويلها ليس فقط من عملة إلى أخرى ، بل ومن مصرف إلى مصرف وبالتالي أصبح عسيرا إن لم يكن من المستحيل تحقيق أي درجة من حرية الحركة للودائع والاحتياطيات .

• كنتيجة مباشرة لتقييد حرية التحويل من عملة إلى أخرى ، تضطر الدولة إذا ما أرادت تحويل هذه الودائع إلى صورة أخرى من الاستثمارات أن تستثمر في نفس العملة الوديعة حتى ولو توفرت فرص استثمارية أحسن في عملات أخرى ، ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك فحسب لأن دراسات الإدارة المالية والمصارف تثبت أنه كلما ازداد حجم الودائع قل معدل حركتها وازداد موقف المصرف المودع به حرجاً ، الأمر الذي ينعكس بدون شك على مقدار الأمن والضمان الذي تتمتع به الوديعة .

• وتحاول المصارف دائماً أن توازن بين السيولة والأرباح والمعروف اقتصادياً أنه كلما زادت درجة السيولة في أصول المصرف قلت أرباحه وبالعكس ، كذلك فإن من البديهي أن المصارف

والمؤسسات المالية تقف على أرض صلبة ، كلما كثر عدد المودعين بها ، وتقل درجة الصلابة كلما ازداد حجم وديعة ما بالنسبة لمجموع الودائع في المصرف ، وعلى هذا نجد أنه بازدياد حجم رأس المال العربي مع عدم ازدياد القاعدة المصرفية للودائع ، تزداد البنوك والمصارف التي بها الودائع ضعفاً يوماً بعد يوم .

• إن مشكلة الولاء المزودج في الإدارة العلمية مشكلة ذات أهمية كبرى في المجالات الدولية ، وأجمع الكتاب أنه رغماً عن اختلاف الشخصيات فإن الولاء الأول دائماً يكون للوطن ، ولهذا اتخذت المنظمات الدولية كقاعدة أساسية في نظام العمل بها ، ألا يعهد إلى أى مواطن من دولة باتخاذ قرارات ، لها علاقة مباشرة بدولته . وإذا حاولنا تطبيق هذا المبدأ على الإدارة المالية لرأس المال العربي ، نجد أن الدول العربية أخذت بعكس هذا المبدأ تماماً ، نجد أن المسؤولين عن الإدارة المالية كلهم من جنسيات الدول التي بها الودائع .

ثم يتحدث الأستاذ « حسن عباس زكي » عن الحملة الصهيونية ضد دول البترول فيقول :
حملة الدعاية الصهيونية لها هدفان : الأول أن تدخل في روع العرب أنهم أغنياء وأن لديهم من الثروات ما يسمح لهم بالتبذير وإجزال العطاء ، والثاني : أن تدخل في روع دول العالم الثالث النامية ، أن العرب إما أنهم مسئولون مسئولية كاملة وكلية عن مشاكل الدول النامية الناجمة عن التضخم والكساد العالميين ، ولذا فعليهم إصلاح ما أفسدوه ، وإما أنهم مسئولون مسئولية جزئية ، فستطيع ثرواتهم وتوافر إمكاناتهم أن تجعلهم أقدر من غيرهم على إصلاح ما أفسده الدهر في الدول النامية .

ثم يورد سيادته هذه المقارنات :

• دخل دولة الإمارات من النفط في عام ١٩٧٤ ، أقل مما صرف الشعب الأمريكي في نفس العام على « الخل وزيت الطعام الذي يوضع على السلطة » ، وقد صرف الأمريكيون على هذه السلع ٥ مليارات و ٤٩٧ مليون دولار .

• دخل دولة الكويت من النفط في عام ١٩٧٤ ، أقل مما صرف الشعب الأمريكي في نفس العام على « الآيس كريم » وقد صرف ٧ مليارات و ١٣٩ مليون دولار .

• دخل جميع الدول العربية مجتمعة من النفط في ١٩٧٤ ، بما فيها السعودية وليبيا والجزائر ، أقل من حجم مبيعات شركتي فورد وجنرال موتورز الأمريكيتين للسيارات في عام ١٩٧٣ ، وقد كان مجموع مبيعاتها ٦٤ مليار و ١٤ مليون دولار .

نسوق هذه الأمثلة لنلفت النظر إلى نقطة هامة ، وهي أن العبرة هي مقارنة حجم ثروة الدول العربية بحجم ثروات الآخرين ، وليس بمقارنة ثروتهم اليوم بما كانت عليه في العام الماضي لأننا اليوم لانعيش في الماضي ولكن نشارك الآخرين في عالم اليوم .^(١)
ثم يتحدث عن استثمار ثروات دول البترول :

إن هذا الموقف جديد حتى بالنسبة لعلماء الإدارة المالية في العالم الغربي ، فبينما هناك نظريات عن حافظة الأوراق المالية لشركة تأمين وما يجب توافره فيها وهناك أيضاً دراسات كثيرة عن الطريقة المثلى لإدارة حافظة أوراق مالية للمصارف التجارية ومصارف الاستثمار وغير ذلك من المؤسسات المالية ، نجد أنه ليس هناك بحث واحد في العالم عن متطلبات حافظة أوراق مالية لدولة ما .

ولهذا نجد أن السياسة الاستثمارية للدول العربية مبنية ، إما على الارتجال أو العشوائية أو انتهاز الفرص هنا وهناك دونما تخطيط للمدى القصير أو البعيد والدليل على ذلك ما أذاعته وزارة الخزانة عن فائض مدفوعات دول النفط الذي يبلغ في عام ١٩٧٤ مبلغ ٦٠ مليار دولار تقريباً موزعة كالآتي :

ودائع بالعملة الأوربية	٢١ مليارات
ودائع في الولايات المتحدة	٤ مليارات
ودائع وسندات إنجليزية	٧,٥ مليارات
ودائع وسندات أمريكية	٦ مليارات
سندات أوربية ويابانية	٩ مليارات
قروض للدول الصناعية	٥,٥ مليارات
قروض للدول النامية	٢,٥ مليار
البنك الدولي والصندوق الدولي	٣,٥ مليارات
أسهم وسندات أمريكية	١ مليار

(١) من المعلوم أن هذه الأرقام كانت تمثل مدفوعات دول النفط في عام ١٩٧٤ ، وفي أربعة أعوام وحسب كانت هذه المدفوعات تناهز أكثر من مائة وثمانين ألف مليون دولار أمريكي سنوياً الفترة من (١٩٧٤ حتى ١٩٧٨) وهي الآن تزيد على ذلك إذ تنج هذه النسبة دائماً إلى الارتفاع ، ولكن التضخم العالى يؤدي إلى خفض القيمة الحقيقية لها .

ويتحدث عن عملة الدول العربية الضعيفة اقتصادياً :

إذا نظرنا إلى عالمنا العربي اليوم نجد أنه من الغريب حقاً ولأول مرة في التاريخ أن تكون أغنى الدول مالا ، هي أفقرها اقتصادياً وأضعفها عسكرياً ، وكلنا يعلم أن الأمر كان على غير ذلك تماماً في الماضي وقت أن كانت أغنى الدول هي التي كانت لا تغرب عنها الشمس بجيوشها وأساطيلها وإمبراطوريتها ، والأغرب من ذلك هو أن هذا الضعف الاقتصادي والعسكري الذي تعانيه أغنى الدول مالا الآن وهي (دول الأوبك) يزداد سوءاً يوماً بعد يوم إذ أننا نرى أموالها مودعة في الخارج بعملات أخرى غير عملتها ، ونحن نعلم كيف كانت أموال أمريكا وهي أغنى دول العالم مدرجة كلها بالدولار في أي بلد كانت حتى أصبح الدولار هو العملة السائدة في العالم أجمع ، كذلك نذكر كيف جعلت إنجلترا - في أوج مجدها - أموال العالم كله تقريباً ومعاملاته تتم بالجنبيه الإسترليني ، كذلك اليابان التي استطاعت في زمن قياسي بعد سنى الحرب العالمية الثانية أن تدرج أموالها بالين الياباني حتى أصبح الين عملة دولية لها مكانتها الراسخة في أسواق المال الدولية (إلى أن كانت حرب رمضان) .

ثم يقترح الأستاذ « حسن عباس زكى » مجالات استثمار لفائض دخول دول النفط :

- استخدام المال العربي في البلاد المنتجة نفسها .
- المجالات العديدة والمثيلة والأكثر تنوعاً في الوطن العربي ومنها جذب التكنولوجيا إلى الأرض العربية بكافة الوسائل .
- استثمارات عربية مشتركة داخل القارة الأفريقية .
- خلق الدينار العربي وقيام سوق مالى عربى .
- سياسة الاستثمار : عدم السيطرة على الشركات الكبرى والاكتفاء بنسبة ٥% من رأس المال لضمان عدم المقاطعة الصهيونية لها والانتفاع بالإدارة الأجنبية .
- سياسة القروض : الإقراض في تمويل المشروعات الصناعية في الشرق والغرب .
- الاستثمار بشراء المواد الأولية .

- تكوين مجلس إقليمى مشترك لتنسيق السياسات الاستثمارية للدول العربية حتى لا يتنافس بعض رأس المال العربى مع بعضه الآخر في أسواق العالم ، ولتكون كل دولة عربية على دراية بما تقوم به باقى الدول العربية في سوق المال ، سواء من عمليات استثمار مباشر ، أو شراء أصول عينية أو مالية ، وكذلك أى عمليات إقراض أو اقتراض ، حتى تتجنب أن تودع دولة عربية رصيدها

في بنك (س) مثلاً في إنجلترا ثم تأتي دولة أو إمارة عربية أخرى لتقترض من نفس البنك بسعر فائدة عال .

هذه هي مقترحات السيد الأستاذ « حسن عباس زكي » وهي جديرة بالتقدير . . ولكن ما هو الأثر الذي يترتب على الأخذ ببعض هذه المقترحات فضلاً عن الأخذ بها كلها ؟ . . لقد حدث في سنتي ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ أن اتجهت بعض البلاد المنتجة للبتروال إلى مثل ما يقول به الأستاذ « حسن عباس زكي » فكانت النتيجة أن ثارت الصحافة والحكومة في بلاد غربية تعودت أن تستضيف رءوس الأموال العربية لمصلحتها الخاصة وأن تستضيف العرب أنفسهم ما داموا أغنياء . وتعقيباً على مثل هذه الأحداث كتب الدكتور « لطفي عبد العظيم » رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي مقالته بتاريخ أول ديسمبر ١٩٧٦ بعنوان « أفيقوا يا عرب » وهي جديرة بالإضافة في هذا الوضع بالذات وفيما يلي نصها :

° ° °

قبل حوالي سنتين ، تجرأت الكويت وقامت بشراء ١٤ في المائة من أسهم شركة مرسيديس الألمانية (حوالي ١٧٠ مليون مارك ألماني) وقامت يومها ألمانيا بأحزابها وبرلمانها وصحافتها وإذاعتها وتليفزيونها ولم تقعد . واستنكر الجميع هذه الخطوة وقالوا إن الشرف الألماني قد تعرض للانتهاك ، وطالب الكثيرون الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذا الاعتداء . وفي الشهر الماضي سافر « برتولد بيتز » المفوض العام على شركات كروب الألمانية إلى طهران ووقع هناك عقداً مع الشركة الوطنية الإيرانية للصلب ، اشترت الأخيرة بمقتضاه حوالي ٢٥ في المائة من شركات كروب ، وهي صفقة لا تزيد قيمتها عن ٣٥٠ مليون مارك ألماني . وما أن أذيع هذا الخبر حتى قامت الصحف الألمانية بحملة مسعورة ، وقيل إن المستشار الألماني « هيلموت شميت » قد أصيب بصدمة عنيفة لتسلل الأجانب إلى معازل الصناعة الألمانية . هذان الموقفان يكشفان التقاب عن وجه ألمانيا الحقيقي بصفة خاصة ، ووجه العرب بصفة عامة . ويكفي لتوضيح غرابة الموقف الألماني صحافة وحكومة — أن نذكر إحصاءة رسمياً واحداً : فقبل عشر سنوات حينما لم يكن هناك أي ذكر للفوائض النفطية ولا استثمارات الدول المنتجة للبتروال ، كان عدد الشركات الألمانية التي يساهم فيها غير الألمان (الأمريكان ، ودول أوروبا الغربية الأخرى) ٤٩٤٥ شركة ، وفي عام ١٩٧٦ ارتفع هذا العدد إلى أكثر من عشرة آلاف شركة مجموع رءوس أموالها ٥٥ ألف مليون مارك ، وتتراوح فيها مساهمة الشريك الأجنبي من ١٤

في المائة إلى ما يقرب من ١٠٠ في المائة ، بل إن هناك صناعات بالكامل تقع تحت سيطرة غير الألمان ، ولكن كل هذا لم يثر الألمان ولا حكومتهم ، ولم يكن نذيراً بتسلل الأجانب إلى الاقتصاد الألماني .

إننا نتوجه إلى العرب ونطلبهم بأن يفيقوا ويعرفوا موضع أقدامهم ، إن العالم الغني الغربي يرحب بالعرب فقط عندما يودعون ثرواتهم الطائلة في مصارفه ، وعندما ينفقون فوائضهم الكبيرة على استيراد ما ينفع وما لا ينفع من إنتاجه الصناعي . فكل هذه فوائد للاقتصاد الغربي . أما إذا تجرأ العرب على استثمار مبالغ بسيطة في عقر دار الغرب فإنهم يتحولون فجأة إلى رعاة إبل همجيين يملكون ما لا يستحقون ، ومن ثم فلا بد للمجتمع الأبيض المنحضر من أن يلفظهم . إننا نتوجه إلى الأشقاء العرب المتعجبن للبترول قائلين : إن الغرب لا يكن لهم أي مودة أو احترام بل إنه يترصد بهم و ينتظر الفرصة السانحة لكي يعاود نهب ثرواتهم ، وفي الوقت نفسه نجد أن العرب يضعون رءوسهم الطيبة في فم الأسد الغربي .

إن المكان الوحيد للعرب ولأموال العرب هو الوطن العربي .

وقبل أن نضيع الوقت يجب أن نعيد النظر في استراتيجيتنا الاقتصادية والسياسية ، وأن نعلن التعبئة العامة - في الأجل القصير والمتوسط والطويل - لقوتنا الاقتصادية - حتى نقف في مواجهة مؤامرات الشمال الغني ، وأن نعمل على تحويل الوطن العربي إلى قوة حقيقية حضارية واقتصادية تدل بدلوها في المعترك الدولي ، لأن يكون دورنا إنعاش الاقتصاد الغربي وحل مشاكل السيولة به ، وترك مشاكل التخلف في وطننا العربي تتراكم إلى أن تنفجر .

° ° °

نتقل بعد ذلك إلى عوامل الخوف والرجاء التي تصطرع حول العرب وبترول العرب وفوائض أموالهم . . . وذلك في المقال التالي . . .

الفصل الرابع

بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء

« لقد تركنا خير يتول المسلمين
للغاصبين لقاء ما يتساقط من
موائدهم، إننا لا نلتقط فتات الخبز إلا
إذا انحنينا راكمين زاحفين ..
متوجسين .. خائفين .. »

بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء

- عوامل ثلاثة تجتمع على قدر الأمة العربية .
- ترف بعض جماعات العرب .
- ضياع الكثرة في متاهات الجهل والعجز .
- الغفلة عن حقيقة الأخطار التي تدبرها السياسة الدولية
- عاصفة في إسرائيل لأن زوجة رئيس الوزراء فتحت حساباً في بنك أمريكي
- هل هذه الضجة غير الطبيعية يقصد بها كسب الوقت ؟
- إسرائيل ترفض أن بودع أحد رعاياها قطرة من بحر المعونات الأمريكية خارج بلاده
- هل تسكت الولايات المتحدة الأمريكية إذا صدر في بلد عربي قانون يحرم إيداع أموال رعاياه خارجه ؟
- الوحدة والتكامل الاقتصادي أمران محبان إذا كانا في العالم الغربي ، أما في الدول العربية فالترفة هي المطلوبة .
- دور إسرائيل في إثارة القلاقل ضد العرب
- تزويد الجيوش العربية بالسلاح ، وما يكفله ذلك من استنزاف المال العربي وجعل الأمة العربية حقل تجارب للأسلحة الحديثة .
- اقتراحاتنا للقضاء على اليأس
- الأمة العربية في حاجة إلى تربية جديدة
- إعادة النظر في التراث
- الجهاد الذي يدعو إليه الإسلام
- الفقه الإسلامي وتحريم تزويد العدو بالسلع الاستراتيجية
- ما يهدد أمن العرب للإحاطة بمناطق البترول .
- المفروض أن الثروة البترولية وفوائضها من أرصدة متراكمة وإيرادات متجددة . . المفروض

أن هذا كله من عوامل الرجاء ، بل عوامل الأمن القومي للأمة العربية .. ولكن على قليل من التأمل نجد أن هذه الثروة التي أودعها الله في أرض العرب لتكون لهم عزاً ، ولتكون لهم أداة سلطان على أرضهم وعلى ما عند غيرهم من سلعة أو خدمة . . نقول إن هذه النسمة الكبرى بدأت تتحول إلى مصدر خطير للخوف وتهديد الأمن . . بل إن قدراً من الشقوة قد تحقق بسببها - وآية ذلك اجتماع ثلاثة عوامل مدمرة لأية أمة مهما كان تاريخها حافلاً بالأجداد وبالانتصارات التي طفقت تنغى بها حتى نسبت حاضرها .

أما هذه العوامل الثلاثة فبيانها :

أولاً : الترف الذي صرف بعض جماعات العرب عن دينهم وعن آخرتهم جميعاً ، وذلك بانضمامهم في مستويات من النعم تضعف معها كل أسباب المقاومة ، وهؤلاء هم القلة عدداً ووزناً .

الأمر الثاني : ضياع الكثرة الكاثرة من أمة العرب في متاهات من الجهل والعجز ، وضعف البنية وغموض العقيدة ، إلى حد أن هذه الكثرة قد أصبحت كغناء السيل .

أما الأمر الثالث : فهو الغفلة النامة عن حقيقة الأخطار التي تهدد الثروة البترولية وأصحابها من جهات متعددة بعضها يعرف بخطوط المواجهة ، وبعض آخر يجيء من الجار العربي شرقاً وغرباً وجنوباً . . وكل ذلك بفعل السياسات الدولية الهادفة إلى إرهاب الدول المنتجة للبترول بوجه خاص بمشكلات لا تتفق مع استمرار هذه الحال في المستقبل المنظور أي إلى عشرين عاماً أو أربعين عاماً . . وهنا نلاحظ أن العمر الافتراضي لمعظم مصادر الثروة النفطية لا يكاد يتعدى هذا الأجل .

وهكذا يتضح أن الموقف الراهن يتأرجح بين عوامل الخوف والرجاء على نحو غير مسبوق في تاريخ الإنسانية كلها - وقد يكون هذا الموقف مقدمة للحرب العالمية الثالثة مهما بالغ المتفائلون في تصوير أثر الردع النووي .

لهذا كله جئنا بالمقال التالي بقصد التنبيه إلى أخطار محدقة يجيلنا الحاضر وبالجيل الذي يليه على أقل تقدير .

من المفارقات التي استوقفت نظرنا حال تجميع مادة الرسالة في الأيام الأخيرة تلك العاصفة التي قامت في إسرائيل بمناسبة ما نشرته الصحف في فضيحة مالية نسبت إلى رئيس وزراء إسرائيل « اسحق رابين » وهو في الوقت ذاته رئيس حزب العمل الحاكم كما نسبت أيضاً إلى زوجته .

هذا الخبر الذى نشر في الظروف الراهنة ، أى قبل انتخابات إسرائيل ببضعة أسابيع ، لا يعدو أن يكون مناورة مكشوفة من هذه الدولة الباغية ، وما كان لها أن تذهب إلى هذا الحد من الاستهتار بالرأى العام العالمى ، لولا أن القوى العظمى تؤيدها - وهنا يجب أن نقف أمام عدد من الأسئلة الهامة :

- إن إسرائيل تحصل على قوتها وسلاحها من الولايات المتحدة بغير حساب - والكلام عن العجز في ميزان المدفوعات أو في الموازنة العامة لإسرائيل ، هو نظر سطحي أو هو تلبيس وتعمية يراد بهما صرف العرب عن الحقائق . فما كان لدولة طفيلية كإسرائيل أن تثبّر كل تلك العاصفة من أجل فتح حساب لواحد من أفرادها في بنوك البلد الذى يغدق على تلك الدولة بفيض من الأموال ومن العتاد ومن التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى .

ولكن السخرية من الرأى العام العربى بلغت هذا الحد كما أن الاستخفاف من جانب أجهزة الإعلام عندنا قد وصل إلى درجة السير في ركب هذه المؤامرة المكشوفة وكأنها حقيقة تهم البلاد العربية - والذى نرجحه أن إسرائيل لا تنوى إطلاقاً أن تفرط في شىء سبق لها أن اغتصبت ، وهى تريد أن تكسب الوقت . ولو بتدمير بعض شخصياتها أو بتدمير شخصيات عالمية لها احترامها مثل « برنادوت ، ومهرشولد » مما هو ثابت ومشهور في التاريخ المعاصر ، والنتيجة هى إحداث قلق مصطنع في داخل إسرائيل يؤدي إلى اهتزاز المؤسسات كالبرلمان والحكومة والأحزاب والرأى العام الداخلى ، ويترتب على ذلك مواجهات صورية فيما بين بعض الأحزاب والبعض الآخر ، وفيما بين الحكومة والبرلمان ، فتسقط الحكومة ويعاد تأليف غيرها أو تتمسك بمراكزها وتستصدر أمراً بجل البرلمان إلى آخر ما هو معروف من مناورات السياسة الوضعية التى يتعين على العرب أن ينتبهوا لتكرارها ، وما يؤدي إليه هذا التكرار من المآسى .

- نريد أن نسأل إذا كانت إسرائيل - وهى طرف في النزاع في المشرق العربى - تتوركل هذه الثورة العارمة من أجل ٢٠ ألف دولار (كما قالت الصحف) أودعت في أحد البنوك الأمريكية في نيويورك ، على حين أن إسرائيل هذه تحصل في العام الواحد على دفعات من الموازنة العامة الأمريكية ودفعات أخرى من الجاليات اليهودية وتبلغ جملة الحصيلة لكل من الاعتمادات الحكومية والتبرعات الصهيونية نحواً من أربعة آلاف مليون من الدولارات في العام الواحد ، وهذه كلها تعبر البحار وتتجه شرقاً ألوف الأميال لكي تستقر في أرض إسرائيل ، فكيف تكون هجرة هذه الألوف من الملايين شرقاً هى هجرة مشروعة ، حتى إذا ما اجترأ فرد واحد من

الصهاينة على إيداع مبلغ تافه في بعض بنوك نيويورك عملاً كافياً لوضع خاتمة لحياة زعيم أو حكومة أو حزب ، إن المنطق السليم يرفض مثل هذه المناورات الصغيرة التي تعلن عن نفسها بأعلى صوت .

- وهنا يثور سؤال آخر يفرض نفسه ويتناول ما بيننا نحن العرب وما بين الولايات المتحدة من علاقات ومن تعاون في سبيل السلام فنقول : هل ترتاح الولايات المتحدة إلى صدور قانون في أي بلد من البلاد المنتجة للبترول ، لتحريم إيداع أمواله خارج أرضه ؟ وما أثر مثل هذه المحاولة التي ترددت كمجرد حلم من أحلام اليقظة بعد حرب رمضان الشهيرة . فثارت الدنيا في وجه القائدين بمثل ذلك ، بدعوى أن العرب يريدون تدمير الاقتصاد الغربي كله .

- وشبيه بهذه المفارقة الصارخة في منطق المعاملات الدولية التي تكيل بكيلين وتطالع الرأي العام بوجهين . تلك الاتجاهات الثابتة في البلاد المتقدمة نحو التكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري وأخيراً نحو وحدة المجتمع في إطار شامل كما حدث في الولايات المتحدة من مائة عام تقريباً في عهد « ابراهام لنكولن » . حين فرض بقوة السلاح على الولايات الأمريكية (ونقصد هنا ولايات الجنوب) أن تدخل في وحدة مع الولايات الشمالية وأن تلتزم بقوانين إلغاء الرق ، إلى آخر ما هو معروف في التاريخ القريب . ثم تلك التزعة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إنشاء السوق المشتركة ومن بعدها المجتمع الأوربي الغربي الموحد .

هذه الاتجاهات التي لا يرفضها منصف . تحتفي تماماً عند تقدير السياسات التي يجب على العرب اتباعها ، فهناك الحدود السياسية التي قلنا عنها إنها جرائم ، وهناك حواجز العملة ، وجواز السفر والإذن بالعمل . . إلى آخر ما هو معروف من أسباب التفرقة بين الشعوب العربية وهم أعضاء جسد واحد يقال له الأمة العربية - ويبدو أن هذا الاتجاه نحو التفرقة لا يريد أن يقف عند حد ، فأما إسرائيل فلها أن تختال وتتوسع ، وأما أرض العرب فيجب أن تخضع للتقسيم مرة بعد أخرى . حتى عند محاولة تحقيق بعض الإنصاف لشعب مضطهد ومظلوم على يد القوى العالمية الغربية والشرقية جميعاً ، ونريد به شعب فلسطين . فالأخبار تترى بمقترحات ترمي إلى إنشاء وطن هزيل لشعب فلسطين بشرط أن يكون هذا الوطن مؤلفاً من شذرات هنا وهناك يربط بينها ممر تحيط به الدولة الغاصبية ، وأن المفارقة واضحة بين الدعوة الثابتة من قرون مضت في بلاد أوربا وأمريكا إلى الوحدة فيما بينها (قدر الطاقة) ، حتى إذا ما جاء دور العرب انعكس الاتجاه وأصبحت الوحدة جريمة يجازى عليها من يحاول الاقتراب منها ومن أبسط ألوان الجزاء إقصاء الحاكم

أو مصادرة الرأي الحر أو التصفية الجسدية عند الضرورة ..

- كل ذلك في ناحية ، وفي ناحية أخرى نجد محاولات تصدر عن الإخلاص ولا ينقصها إلا التجاوب مع الشعوب المهضومة وأولها الشعب العربي ولا نستثنى دول البترول ، لأنها كما ذكرنا آنفاً بين مترفين غافلين وبين محرومين مضيعين - هذه الشعوب لم تتجاوب مع الدعوات المخلصة التي تصدر عن بعض زعماء العرب نحو وحدة شاملة على أساس القارة كتلك الوحدة الأفريقية المرجحة ، أو تلك الوحدة العربية على أساس اتفاق اللغات واللهجات ونادراً ما تجد الدعوة إلى الوحدة الدينية أذناً صاغية ، ولا نريد أن نستطرد في هذا الخصوص لأنه يبعدنا بعض الشيء عن خط التفكير الأساسي في هذا المقال . . ثم نقول إن الدعوة إلى الوحدة الأفريقية مثلاً ، على علاتها ، قد أثارت واهتذرت من جديد جهوداً مضنية لمقاومتها وهكذا تعدد الجبهات التي يكمن فيها الخطر أو ينطلق منها على البلاد المنتجة للبترول وعلى البلاد المجاورة لإسرائيل ، وقد ظهرت في الأعوام القليلة الماضية من سنة ١٩٦٧ إلى يومنا هذا بوجه خاص علامات بالغة الخطورة ، ومنها التركيز على المواقع الاستراتيجية في مدخل خليج العقبة عند (شرم الشيخ) وفي طرفه الأعلى عند (مدينة العقبة) ، ففي مثل هذه المواقع نجد إسرائيل تتمسك بما تدعيه من حق الفتح ، وبالتالي حق الاستقرار والدفاع ، ونظير ذلك أيضاً عنابة إسرائيل بمدخل البحر الأحمر عند بوغاز باب المنذب واحتلالها للجزر الواقعة بالقرب منه ، وزعمها أن أمن إسرائيل على بعد ٢٥٠٠ كم وزيادة ، يتأثر إن هي أرخت قبضتها على المدخل الجنوبي لهذا البحر العربي - وبلى ذلك تحركات من التمرد الذي تغذيه القوى المتصارعة في الظاهر ، ونريد بها قوى الغرب وقوى الشرق ، والمتفقة في الخفاء ضد وحدة العرب واستقرارهم . . وهكذا نرى محاولات التمرد والدعوة إلى التجزئة كما نجد أيضاً العمل على تضييع حقوق العرب والمسلمين ممن يسمون أقليات في كل من أريتريا والصومال والسودان الجنوبي ، بل نجد ذلك أيضاً بين ظهرائي عرب مصر الذين يقطنون أقصى الصحراء الغربية عند التخوم الليبية .

ومن جملة ما تقدم من ملاحظات سريعة على مجرى الأحداث بسبب الثروة البترولية الكامنة في أرض العرب ، نرى بوضوح أن القصد البعيد ، أو الاستراتيجية الثابتة للسياسة الدولية تتلخص في جبهات متعددة تصرف العرب عن كل عمل جاد داخل أرضهم وتستنزف جهودهم في محاولة إطفاء نار الفتنة كلما شبت ، كما تستنزف مواردهم في شراء الأسلحة ، وفي هذه الجزئية أمران جديران بالنظر : فأما الأمر الأول فهو أن هذه الأسلحة في حد ذاتها ، وأياً كانت كفايتها

ستكون غير فعالة ، ما بقيت الجيوش العربية فصائل وشرادم ، لا تجمعها الرابطة التي ثبت على مدى الدهر تفوقها على غيرها من الروابط ، ونريد بها رابطة الدين التي ترفع ولاء جميع أجزاء الأمة فوق الحدود ، وفوق القوميات وفوق اللهجات . . ترفعه إلى من بيده ملكوت السموات والأرض . . فإن بقيت حال الجيوش العربية كما ما وصفنا ، فإن الأسلحة أيًا كانت مستوياتها ستبقى غير فعالة ، ولكنها مفيدة من ناحية واحدة هي استنزاف بعض رءوس الأموال العربية التي تصل إلى أرض العرب فلا تنفق فيما يصلح شأنها ، أو يرفع مستوى سكانها ، بل تنفق في المظاهر السطحية للجماعات لا تربط بينها وحدة عسكرية محكمة أو هدف حقيقي يصل بها إلى تحقيق السيادة .

وأما الأمر الثاني في خصوص هذه الأسلحة فيتألف من شقين أحدهما استعمال أرض العرب وجماعاتهم كميادين للتجار ، وأما الشق الثاني فهو إخلاء المخازن من المخازج التي تم صنعها وتكشف ما فيها من عيوب خفية حال استعمالها ، وهكذا يتسع المجال لإدخال مزيد من التحسينات أو ما يقال له التطوير المستمر في أسلحة الهجوم والدفاع .

وجملة القول أن الحديث عن الأمن القومي والضمانات التي يؤملها بعض قادة الفكر في البلاد العربية ، هي أقرب إلى الأمانى بعيدة المنال لأنها غير عملية ، وقد يتجه الظن عند النظرة السطحية إلى اعتبار مجرى الأحداث مواتياً ، بمعنى أن يومنا خير من الأمس ، وأن الغد خير من الحاضر ، وهذا وهم بالنسبة للأمة العربية كلها ولغيرها من البلاد المغلوبة على أمرها .

والسبب هو البترول الذي يرى بعض كتاب الغرب وساسته أنه قد ظهر خطأ في أرض العرب ، ونحن بسلوكننا وقيادتنا الفكرية نعمل دائماً على تركيبة هذا النظر الظالم وهنا نذكر مرة أخرى بأننا أمة مضيعة : قلّتها في غفلة ، وكثرتها في ضيق وقتام وضياح .

ونحن في موقفنا هذا لا ندعو إلى اليأس ولا نرتاح إلى رسم صورة قائمة ثم نلقى بالقلم ، بل عندنا إضافة لعلها تصلح اقتراحاً أو مادة للفكر وللتأمل حتى إذا ما ثبتت صلاحيتها ، بدأت السياسات العملية الراشدة تتوالى : ومن ذلك :

- إن الأمة العربية في حاجة إلى تربية تجمع بين الإخلاص وبين الكفاية ، وتتناول ضوابط السلوك الظاهر والباطن . . وبعبارة أخرى نحن في حاجة إلى تصحيح العقيدة وتثبيتها والربط بين

النشاط الدينى وبين الحساب فى الآخرة . حيث لا جدال ولا محاوررة ولا مناوورات حفلت بها كل التحركات القومية فى داخل أرض العرب وفى المعاملات الدولية .

- نحن فى حاجة إلى إعادة النظر من جديد فى التراث وفهمه ، لأنه وحده هو الصالح ، فمثلا إن الإسلام يحدنا عن الجهاد بالنفس وبالمال ، ويعلمنا أن الجهاد سنة ثابتة فى الحياة الدنيا من عهد آدم عليه السلام حين اختلف ولداه فقتل أحدهما الآخر .

كما يحدنا القصص الصادق فى كتاب الله جل شأنه عن الرسائل التى توالى ظهورها فى الأرض من لدن آدم إلى الرسالة الخاتمة ، ومع كل رسالة ومع كل جيل ، كان هناك صراع وسفك للدماء بالحق والباطل ، وهنا يجب أن نقف فى أناة للنظر إلى حياة رسول الله ﷺ ، ولنرى أنه قد عاش ثلاثة عشر عاماً قضاها بمكة المكرمة فى الدعوة إلى التوحيد . قضاها فى صبر ومصابرة حتى أذن له بالقتال بعد الهجرة ، فقاتل واشترك فى سبع غزوات ، وجرح فى أكثر من واحدة ، وحين انتقل إلى الرفيق الأعلى ، كانت جيوش المسلمين تستكمل عدتها للدفاع عن كل أرض وصل إليها الإسلام ، وإزالة العوائق من طريق انتشاره .

فالجهاد إذن ظاهرة ملازمة للحياة الدنيا وبالمقابلة بين هذا الذى نعلمه من الدين بالضرورة وبين الكلام عن المعركة ، نجد البون الشاسع بين دعوة الإسلام إلى اليقظة المستمره وبين تهوين الأمر وحصره فى لقاء أو جولة يقال لها أحياناً نكسة ، كما يقال أحياناً إنها جولة حميدة ، ونحن نقول إنه الجهاد فى سبيل الله ومن مقتضياته : التمسك بما عندنا من موارد والحرص على أن يكون بيعها بشروط من أبسطها وأولها ألا تُستخدم فى تدمير أرضنا ، وتدمير حضارتنا فهذا إثم حذرنا منه السلف الصالح ، وجدير بالذكر أن بعض القدامى ونذكر منهم « محمد السرى » يقول فى كتابه (الأصل) بتحريم المبادلات والمعاملات التجارية بين المسلمين وأعدائهم فى كل مادة تصلح لإثارة الحروب أو لطفغان خصوم الإسلام على أرض عرفت التوحيد .

هذا الذى يقول به « محمد السرى » من القرن الخامس للهجرة أى من تسعمائة عام ، هو ما يسمى بأحكام وقواعد التجارة الخارجية فى خصوص المواد الاستراتيجية التى تختلف بياناتها وتتكاثر قوائمها ، ولكن الأصل واحد تملية الفطرة السليمة ويقبله المنطق ، وذلك لأنه ليس من المقبول عقلاً ولا نقلاً ، أن يودع العرب أموالهم فى الأسواق المالية لخصومهم ويظنون بعد ذلك أنهم يحملون الأمانة ويبلغون الرسالة ويتبعون الدين الذى ارتضوه لبلادهم .

على حين أننا نرى جماعة متمردة تقبع فى قبضة الاستعمار العالمى ، ثم تغضب أو تصطنع

الغضب لمجرد أن فرداً منها يودع بضع دولارات في بلاد صديقة للبلد الغاصب ، وليس فيما نقول به أى تورية ولا أية إشارة بعيدة . فقد افتتحنا هذا المقال بقولنا إن غضبة إسرائيل على « إسحق رابين » في أوائل أبريل سنة ١٩٧٧ لاتزيد على أنها مناورة تافهة مكشوفة وهى جديرة بأن تهز أعماق النفوس . . هذا عند قوم يوقنون .

وفى ختام هذا المقال ننبه إلى ما يهدد أمن العرب فى نفوسهم وأعراضهم وديارهم وأموالهم بفعل الاستراتيجية المحكمة التى تعمل على الإحاطة بمناطق البترول ، فلم يعد الحزام الأحمر هو لغة العصر ، ولا المصور الجغرافى للجهود المناوئة لأصحاب البترول ، بل أصبح ملتقى القارات القديمة مسرحاً مهيباً لفتح جيئات شديدة الإرهاق للأمة العربية .
وإذا كان الأمن من أول واجبات ولاة الأمور وأصحاب الأموال وصفوف المجاهدين من جيل إلى جيل ، فقد تعين التنبيه حتى لا نستسلم للأمانى الكذاب .

° ° °

ثم إن هناك أخطاراً أخرى تهدد الدول المنتجة للبترول ، ولا تكاد تمهلها حتى تفيد بما تحت أقدامها من ثروة بترولية مصيرها إلى النفاذ فى المدى الوسيط ، أو المدى البعيد فى أحسن الاحتمالات . . ونريد بهذه الأخطار المحدقة من خارج دائرة البترول مايل :
تلك الكشوف العلمية والتطبيقات العملية التى لا تهدأ للكشف عن مصادر أخرى للطاقة .
تستغنى بها أسواق الاستهلاك عن بترول العرب ونريد بذلك الطاقة الشمسية والطاقة النووية والمزيد من التحسين فى تسخير الهيدروليكا ، وهذا ما نعرض لأهم جوانبه فى المقال التالى . .

الفصل الخامس

البتروك كمصدر للطاقة وبدائله

« إن إنتاج أمريكا وكندا من البترول يقل كثيراً عن إنتاج أرض المسلمين . . إن بترول المسلمين يمد أمريكا وأوروبا بأسباب الحياة . . فلماذا يستعملونه ضد المسلمين ويحمدون فيهم الحياة؟ » .

البتروك كمصدر للطاقة وبدائله

- الطاقة على اختلاف أشكالها مصدرها واحد . . الشمس
- العلاقة بين الطاقة والذرة
- جهود العلماء للكشف عن الطاقة الذرية
- استغلال الطاقة في الصناعة
- أهمية البترول كوقود وتفوقه على الفحم
- مصادر الطاقة البديلة
 - رمال القار
 - زيت السجيل
 - الغاز الطبيعي
 - الفحم
 - الطاقة النووية
 - الطاقة الشمسية
 - الحرارة الجوفية
- تطوير المصادر البترولية
 - مصادر بترولية غير عربية
 - تنشيط الآبار المهجورة
- تلخيص واستنتاجات
 - عدم وجود احتياطي كاف من البترول
 - زيادة نسبة استيراد الولايات المتحدة
 - تطوير مصادر الطاقة غير قريب
 - المصادر البديلة لا تكفي للاستهلاك في المستقبل

- عمر النفط لا يتجاوز أربعين سنة
- زيادة النفقات الرأسمالية لاستغلال المصادر البديلة
- دور الشركات البترولية في مصادر الطاقة البديلة
- زيادة أسعار البترول وأثرها في وجود رؤوس أموال للاستثمار.

الطاقة وتطور استكشافها

قد يظن البعض - أن الطاقة النووية وهي أقوى الطاقات على الإطلاق ، من الكشوف المستحدثة ، وأن « أينشتين » كان أول من تنبأ بإمكان الكشف عنها والتحكم فيها . وأن هذه النبوءة قد تحققت عملياً في كل من (ناجازاكي وهيروشيا) من مدن اليابان في صيف سنة ١٩٤٥ . إلا أن الواقع غير ذلك .

والصحيح أن الطاقة - على وجه العموم - التي تنبه إليها الإنسان وحاول تسخيرها في إشباع حاجاته ، مبتدئاً بالقصد إلى التخفيف من الجهد العضلي الذي يبذل ، لها مصدر قديم واحد ، سيتضح على الفور من الفقرات التالية . . ولئن كان الإنسان قد أفاد من مشاهداته ، إن مساقط الماء تصلح مصدراً للطاقة الميكانيكية ، ومن ثم بدأ صناعته البدائية بالقرب منها في القرون الوسطى كما شاهد أيضاً قوة الريح وعمل على تسخيرها لمصلحته ، فإنه (أقصد الإنسان) قد علم بأن الطاقة واحدة لا تتجزأ ، وأن مصدرها واحد أيضاً ، وأن هذا المصدر في حقيقته لم يكن مجرد انحدار الماء أو عصف الرياح .

ذلك أن جميع أنواع الطاقات التي استخدمها الجنس البشرى لأغراضه المتشعبة في شكل أوفى آخر من أشكالها المنوعة ، إنما جاءت إلينا من أصل ذرى واحد . كما أن جميع أنواع الطاقات المستقبلية . سوف تأتينا من ذلك المصدر عينه . . إذ الشمس هي مصدر كل طاقة على وجه الأرض ، وهي كتلة من الطاقات الذرية ، أو قنبلة هيدروجينية هائلة دائبة التفجر ، وكل ما نستخدمه من طاقة سواء أكانت حرارة الفحم ، أم البترول ، أم الغازات الطبيعية ، أم مساقط المياه ، أم الرياح ، مسخرات بأمر ربها مردها جميعاً إلى الشمس . ولا يستثنى من ذلك سوى الطاقة التي نحصل عليها بالتفاعل الذرى^(١) .

وبيان ذلك أن تفكير العلماء ، اتجه في أواخر القرن الماضي إلى احتمال وجود علاقة بين الطاقة والذرة ، إلا أن هذه العلاقة لم تعرف على وجه التحديد إلا بعد الكشف عن نظرية النسبية ، التي أحدثت انقلاباً خطيراً في علم الطبيعة ، وليس من السهل شرح هذه النظرية بغير الرياضيات . ولكننا نكتفي هنا بشرح الأسس التي تقوم عليها في كلمات قليلة ، لا تنقصها الدقة العلمية ، إذ ليس من

(١) تقرير الدكتور عبد العزيز أحمد عن الخطوط العريضة في كهربية مصر (المطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٥٥) .

المرغوب فيه أن تظل النظريات العلمية التي تقوم عليها العلوم الحديثة محصورة في فئة قليلة من المتخصصين ، لأن هذا لا يساعد على تنمية الروح الفلسفية التي تسمو بالإنسان فوق الماديات ، والسمو هو أشد ما يحتاج إليه العالم في الوقت الحاضر . ومن المنفق عليه أن اتجاه الشرق نحو التصنيع مشوب بخطورة الانغماس في المادية الخالصة على النحو القائم في الغرب القديم بصناعاته ، وفي الشرق الاشتراكي ، المسرف في الاشتراكية مع الإغراق في المادية وإنكار الروحية إنكاراً تاماً . . إلى الحد الذي أغرى بإنكار البعث والحساب إلى آخر ما هو معروف من آثار هذا التطرف .

ومن المفاهيم المستقرة في الشرق العربي ، أنه فيما بين المادية والروحية علاقة ثنائية ، يدرك الإنسان وجودها بالفطرة السليمة ويكفي للتدليل على سلامة هذا النظر أن الإنسان مادة وروح . ولما كانت هذه الحقيقة الثابتة - أعني وجود علاقة بين الطاقة وبين تركيب الذرة - تتعارض مع قوانين الحركة المقررة منذ عهد « نيوتن » ، فقد كان لزاماً تعديل هذه القوانين بما ينسجم مع تلك الحقيقة . وقد تكفل « لورنز » بذلك ، ووضع في سنة ١٩٠٣ قوانين جديدة يلاحظ فيها ثبات سرعة الضوء في جميع الأحوال . . ومن ثم برزت أهمية النسبية في علم الطبيعة . وفي سنة ١٩٠٤ وضع « بوانكاريه » أول تعريف لنظرية النسبية وصاغها في عبارة لم يوضع بعد خير منها . وقد كان أول برهان عملي على صحة المعادلة ، هو ما قام به « هان » و « استراسمان » في سنة ١٩٣٩ ، من تحطيم ذرة اليورانيوم وتوليد طاقة حرارية هائلة منها ، فكان ذلك إيذاناً بالكشف عن الطاقة الذرية التي مهدت لصنع القنبلة الذرية . . وتعرف هذه الطاقة الآن بالطاقة النووية . هذا من حيث الكشف عن الطاقة النووية على وجه العموم ، وتسخيرها من سنة ١٩٤٢ في الأغراض الحربية أولاً ، حتى تم تفجير القنبلتين الأولى والثانية في سنة ١٩٤٥ ، كما تقدم البيان ، وكانت العناية بالأغراض الحربية قبل غيرها ، بحكم الظروف التي سادت سنوات الحرب ، وقد انتهت بصراع دموى لاتراعى فيه مبادئ الإنسانية ، ثم كان تسخير الطاقة المذكورة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في كل من الأغراض الحربية والسلمية ، ولاتزال هذه الحال مستمرة . ومن العسير أن يتنبأ الباحث بإمكان تسخير الطاقات والقوى للسلم وحده - ولذلك يتعين النظر إلى ما في الأرض من طاقات متاحة للجنس البشري ، على أنها قسمة بين أدوات التدمير والعدوان من ناحية ، وأدوات الإنتاج والتعمير من ناحية أخرى ، على أساس أن هذا هو الأمر الواقع .

أما عن توليد الطاقة في مجالات الصناعة خاصة ، فقد كان للبخار الشأن الأول خلال القرن التاسع عشر ، ومن ثم كان الفحم في مركز مميز كوقود يُستخدم في توليد هذه الطاقة . ثم أخذت المواد البترولية - من أواخر القرن التاسع عشر - تزحف على الصناعات حتى احتلت - بدورها مركزاً هاماً في أوائل القرن العشرين .

وفي حرب ١٩١٤/١٩١٨ ظهر تفوق مكثات الاحتراق الداخلي ، وكان الفضل في ذلك راجعاً لبلاد أوروبا الوسطى ، وعلى الأخص ألمانيا وسويسرا . وعندئذ بدأت البلاد الصناعية القديمة توجه الجانب الأكبر من سياستها الاقتصادية نحو البلاد التي ظهر فيها البترول ، أو تلك التي يرجع وجود البترول فيها ، إلى حد أن الحرب الاقتصادية التي نشبت بين القوات الكبيرة في العالم من سنة ١٩٢٠ يقال لها الحرب البترولية ، على أساس أن محور الخلاف كان يدور حول هذا النوع الخالص من الوقود بعنف غير معروف من قبل ، وإن كانت الأنظار قد اتجهت إلى البترول قبل ذلك ، منذ أثبت « ديزل » نظريته في توليد الطاقة بطريقته المعروفة ، وكان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر .

أهمية البترول

إن تسمية البترول باللغة الإنجليزية « بتروليوم » تتألف من كلمتين ، في اللغة اليونانية القديمة وهما ، (بتر) وتعنى الصخر و (اوليوم) وتعنى الزيت أى « زيت الصخر » وتعنى هذه التسمية أن قدماء اليونانيين عرفوا البترول أيضاً ، إلا أنهم لم يعرفوا كنه هذه المادة فأسموها زيت الصخر لأنها تشبه الزيت وتنبع من بين الصخور .

وقد حافظ الفحم الحجري على دوره كمصدر مهم من مصادر الطاقة حتى الحرب العالمية الثانية . ولم يشكل البترول سوى نسبة صغيرة لم تتجاوز ١٥ في المائة من مجموع مصادر الطاقة الأخرى في عام ١٩٢٩ في حين أن هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من ٤٥ في المائة في عام ١٩٧٤ . على أن أهمية البترول كوقود ، زادت أيضاً حين استخدمت الطاقة الميكانيكية التي تتولد عنه ، في تشغيل « الدينامو » ، وهو بدوره يولد الطاقة الكهربائية . وثبت من التجارب العديدة التي أجراها العلماء في الربع الأول من القرن العشرين - وبعد الحرب العالمية الأولى على الأخص - أن تسخير الطاقة الميكانيكية التي تتولد عن البترول ، في توليد الطاقة الكهربائية يؤدي

إلى ضغط كبير في تكلفة الطاقة المسخرة في الصناعة وذلك بدلا من استخدام آلة الاحتراق الداخلى في توليد الطاقة الميكانيكية وتوجيهها مباشرة إلى تشغيل الآلة أو الأداة الآلية . ومن الأمثلة على المحركات التى تستهلك البترول (في صورته المختلفة) إلى الآن ، لتوليد الطاقة الميكانيكية مباشرة ، دون توسيط الطاقة الكهربائية ، محرك السيارة .

ولا تقف أهمية الإلتقان في صنع آلة الاحتراق الداخلى ، عند ضغط تكلفة التشغيل فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى تمويل الآلة ، ومن ثم تمويل القوة المحركة في المصنع .
وبعبارة أخرى : حين يحرص المنظم على اختيار الآلة التى تزيد كفاءتها في إنتاج الطاقة الميكانيكية أو الطاقة الكهربائية ، فإنه يصل بذلك إلى ضغط تكلفة التشغيل من ناحية ، كما يصل أيضاً إلى ضغط تكلفة التمويل النسبية ، ممثلة في رأس المال الموظف في شراء الآلات . ولنضرب مثلاً بالأرقام لتوضيح هذه الموازنة فيما بين الآلات على أساس كل من التكلفة الإبرادية والتكلفة الرأس مالية .

تقضى المفاضلة بين الآلات التى تتفق فيما بينها ، في مواصفات معينة ، بإدخال استهلاك الوقود ضمن عناصر الموازنة . فإذا فرضنا أن قوة الآلة ٦٠ ألف كيلوات ، وأن استهلاكها للوقود يزيد في إحدى الحالات بمقدار ٣٠ جراماً - عند توليد كيلوات ساعة - على استهلاك آلة أخرى ، فإن قيمة الوفر الذى تحققه الآلة الثانية في ثمن الوقود يبلغ نحو ٥٢ ألف جنيه سنوياً ويبلغ رأس المال المقابل لذلك ٨٤٠ ألف جنيه في مدى الحياة الاقتصادية للآلة إذا قدرناها بنحو خمس وعشرين سنة ، وبمعدل سنوى قدره ٣٪ . وبعبارة أخرى يكون شراء الآلة الثانية مجزياً اقتصادياً ، ولو زاد على ثمن الآلة الأولى بمبلغ ٨٤٠ ألف جنيه . . وهذا الرقم يمثل الحد الاقتصادى الذى يتساوى عنده شراء الآلة الثانية مع ارتفاع ثمنها ، بشراء الآلة الأولى .

وكلما قل الفرق بين ثمنيهما عن ذلك الحد ، كان ذلك أدعى إلى تفضيل الآلة الثانية بطبيعة الحال ، لأنها تحقق وفراً في تكلفة تشغيلها ، كما تحقق وفراً في رأس المال الموظف عند شرائها ، وفي أقساط الاستهلاك أيضاً .

مصادر الطاقة البديلة*

يدخل تحت هذا الباب جميع المصادر البديلة المتوفرة عنها معلومات ، ولو أن بعضها لم تدخل مجال توليد الطاقة بشكل تجارى بعد .

وعليه فإننا سنتطرق إلى المصادر التالية :

- ١ - رمال القار .
- ٢ - زيت السجيل .
- ٣ - الغاز الطبيعي .
- ٤ - الفحم .
- ٥ - الطاقة النووية .
- ٦ - الطاقة الشمسية .
- ٧ - الحرارة الجوفية .

ولكن قد يسأل سائل ماجدوى اهتمام العرب والمسلمين بمصادر الطاقة البديلة ولديهم مايكفيهم من النفط ومنتجاته بما قد يفيض عن حاجتهم ؟ وقد طرح بعض المهتمين بالطاقة هذا السؤال على أنفسهم ، وكانت الإجابة عنه أن مستوى رقى الإنسان وتحضره ، مرتبط بشكل وثيق يصل حدًا لإطلاق قدرته على التعامل مع المعطيات البيئية التي نعيش ضمنها ، وتطويع هذه المعطيات لخدمة أغراض تطوره ورقية الحضاريين ، فلم يحصل في التاريخ البشرى أن استطاعت مجموعة بشرية تعيش طويلا حين دخلت في حالة عداء مع بيئتها ، فما بالنّا والبتترول أصل نافذ بعد حين والبحث عن بديل له أمر منطقي تفرضه الضرورة مستقبلا ، ذلك فضلا عن أن المسلمين يجدر بهم ألا يتخلفوا عن ركب الإنسانية في البحث العلمى والتطورالاقتصادى فضلا عن وجوب سبقهم للجميع في كل مجال^(١) .

٥ المرجع : تقرير لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول مقدم إلى مؤتمر البتترول العربى التاسع في دلي مارس ١٩٧٥

(١) انظر تكنولوجيا الطاقة البديلة : د . سعود يوسف عباشى عالم المعرفة العدد ٣٨ ، ص ٠٨

١- رمال القار

تحتوي رمال القار على زيت يتطلب استخراجها منها عمليات تحليل حيث لا يتوفر هذا الزيت سائلاً في مكانه ، كما هو الحال في الزيت الخام ، لذلك فإن استخراجها يتطلب مهارات عالية وتكنولوجية جديدة لمواجهة الصعوبات ، سواء منها المتعلق بطبيعة هذا النوع من الزيت أو تلك المتعلقة بالبيئة التي تتوافر فيها الاحتياطيات منه وهي (كندا وفنزويلا وكولومبيا) . وقد أدى ذلك إلى بطء في استغلال هذه الرمال على نطاق تجارى حيث بدأ ذلك منذ عام ١٩١٧ بواسطة مصدر واحد بطاقة ٤٥ ألف برميل يومياً ، أنشأته شركة « صن أويل » عام ١٩٦٤ ولم تتوسع في طاقته إلا مؤخراً حيث قررت زيادة الطاقة إلى ٦٥ ألف برميل يومياً

وعلى كل حال فقد ظهرت زيادة في الاهتمام بهذا المصدر في أوائل السبعينيات وبدأت شركات كثيرة أبحاثاً مستقلة ومشتركة في استنباط هذا النوع من الزيت ، وقد أسست بضع شركات أمريكية مشتركة لهذا الغرض ، وبنت منشآت تبدأ في الإنتاج ، ففي عام ١٩٧٦ كما يتوقع أن يصل الإنتاج إلى ١٢٥٠٠٠ برميل يومياً في عام ١٩٨١ . وتبلغ تكلفة المشروع مليار دولار . وعلى ذكر التكلفة فقد جاء في تقرير إحدى مجموعات شركات البترول التي قدمت عرضاً لاستغلال هذه الرمال ، إن التكلفة الرأسمالية المطلوبة تعادل ٧٠٠ - ٩٠٠٠ دولار لكل برميل/يومياً . كما أن مصادر الحكومة الكندية تقدر أن الإنتاج ١٢ مليار برميل في السنة (في نهاية هذا القرن) سيتطلب حوالى ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات ، ولكن الاحتياطيات المتوفرة في كندا على مستوى الإنتاج السنوى المذكور ، يقدر أنها تكفى فقط لمدة لا تزيد كثيراً عن عشرين عاماً .

٢ - زيت السجيل

حجر السجيل الناري عبارة عن صخور ترسيبية تحتوي على مواد عضوية صلبة تدعى الكرفون ، وعندما تسخن هذه الصخور إلى درجة عالية (قد تصل إلى ٩٠٠ درجة فهرنهايت) ، ينتج الكرفون زيتاً ثقيلاً هو ما يسمى بزيت السجيل . وتتواجد هذه الصخور في الولايات المتحدة الأمريكية ولكن حتى الآن لم تصل بعد عمليات التطوير والإنتاج إلى المستوى والانتساع الذي وصلت إليه الحال في عمليات رمال القار .

وتفاوتت تقديرات الاحتياطي من هذا الزيت بشكل ملفت للنظر حيث تتراوح بين ٦٠٠ و ٥٠ مليار برميل في الولايات المتحدة ومثلها خارج الولايات المتحدة . ومن أهم أسباب تفاوت التقديرات أن تقديرات نسبة كمية الزيت الممكن استخراجها من الطن الواحد من هذه الصخور تتراوح بين عشرة جالونات ومائة جالون أمريكي .

وبالنسبة للإنتاج فإزالت عملياته تجرى في مصانع تجريبية ومختبرات ماعدا ما ذكرته وكالة ناس السوفيتية بأن هناك عمليات جديدة لإنتاج النفط من حجر السجيل في روسيا ، وأن الإنتاج في عام ١٩٧٣ قد بلغ ٢٥ مليون طن .

ويظهر أن تكلفة تطوير وإنتاج هذا النوع من الزيت باهظة ، فثلا جاء في تقديرات لمكتب المناجم الأمريكي بأن تكلفة تطوير صناعة طاقتها مليون برميل يومياً ستبلغ بين أربعة وخمسة مليارات دولار . وبالإضافة إلى ضخامة التكاليف تظهر مشاكل مختلفة لاتزال بين أخذ ورد منها على سبيل المثال مشكلة التخلص من الفضلات حيث يتطلب مصنعاً لإنتاج ٥٠٠.٠٠٠ برميل/يومياً من الزيت التخلص من حوالي ٤٠ إلى ٥٠ ألف طن من الصخور ومن المشاكل الرئيسية الأخرى ، الكميات الهائلة من المياه التي تتطلبها عمليات التحويل ، فصنع طاقته مائة ألف برميل يحتاج إلى ٧٢٠ مليون قدم مكعب من المياه على الأقل سنوياً ، وبما يزيد المشكلة تعقيداً تواجد صخور السجيل في مناطق قليلة المياه وعليه فإن التقديرات الأولية لإنتاج زيت السجيل تظهر على النحو التالي :

الوحدة : ألف برميل يومياً	١٩٨٥	١٩٨١	
	٤٠٠ ^(١)	٢٥٠	الولايات المتحدة الأمريكية
	١٥٠٠ ^(٢)	٥٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
	٥٨ ^(٣)	٥٨	البرازيل
	١٠٠٠ ^(٤)	٨٠٠	الاتحاد السوفيتي
			المجموع
	١٤٥٨	١٠٥٨	(١) وفق المشاريع المقررة
	٢٥٠٨	١٣٠٨	(ب) وفق التخطيطات

٣ - الغاز الطبيعي

اعتبرنا الغاز الطبيعي (لأغراض الدراسة) ضمن المصادر البديلة للطاقة وذلك نظراً للطبيعة المميزة التي يتصف بها من ناحية تكوينه وتصنيعه وتسويقه . . إلخ . إلى جانب تواجد معظمه مستقلاً عن النفط ، وخارج الدول العربية .

الغاز كمصدر للطاقة :

يغطي الغاز حالياً جزءاً كبيراً من استهلاك الطاقة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يغطي حوالي ٣٣٪ من استهلاكها للطاقة أو ما يقدر بـ ٢٢ر٥ تريليون متر مكعب في عام ١٩٧٣ ، وطبقاً لبعض التوقعات فإنه ينتظر أن تصل الكمية إلى ٤٦ر٧ تريليون قدم مكعب في عام ١٩٩٠ . وتلى الولايات المتحدة في الأهمية من ناحية الغاز كمصدر للطاقة دول أوروبا الغربية حيث يشكل الغاز حوالي ١١٪ من جملة استهلاكها للطاقة في عام ١٩٧٣ .

(١) تقديرات كانت متوفرة في عام ١٩٧٣ ، بناء على المشاريع التي قررت آنذاك ، أو كانت قيد الدراسة وهي تفضل إمكانية بناء مصانع جديدة خلال عام ١٩٧٤ .

(٢) وردت الأرقام في برنامج نيكون للاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة .

(٣) وضعت نفس أرقام ١٩٨١ لعدم توفر أية تقديرات مستقبلية .

(٤) حسب على أساس زيادات طفيفة عن إنتاج عام ١٩٧٣ نظراً لعدم توفر المعلومات عن مستقبل الإنتاج لفظ السجل في الاتحاد السوفيتي وعلى افتراض وفرة احتياطات السجل هناك مؤهل للزيادة ، ولكن في حدود تطوير الإمكانيات الفنية والمالية .

ويشير الاتجاه العالمي حاليًا إلى احتمال مضاعفة استهلاك الغاز الطبيعي خلال السنوات القادمة وخاصة في الدول الصناعية الكبرى نظراً لمميزاته من ناحية نظافة استعماله بالمقارنة مع الزيت والفحم كمصدر للطاقة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتياطي العالمي من الغاز بلغ حوالى ٢٠٢٣ تريليون قدم مكعب في نهاية عام ١٩٧٣ ، منها أكثر من ٧٠٠ تريليون قدم مكعب في روسيا وفي العالم العربي يقدر الاحتياطي بحوالى ٤٢٦ تريليون قدم مكعب أكثر من ٥٠٪ منه في الجزائر ، وتلي الجزائر المملكة العربية السعودية حيث تملك حوالى ٥١ تريليون قدم مكعب ثم الكويت حوالى ٣٣ تريليون قدم مكعب فليبيا ٢٧ تريليون قدم مكعب وأبوظبي ١٢ر٥ تريليون قدم مكعب .

٤ - الفحم

يشكل الفحم حاليًا حوالى ثلث إمدادات الطاقة في العالم ، وقد تناقصت أهمية الفحم كمصدر للطاقة ، وتدنت نسبة مساهمته طيلة السنوات الماضية بسبب زيادة الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي لرخص أسعارهما ونظافتهما نسبيًا إلا أنه وبسبب الأزمة الراهنة للنفط بدأ الاهتمام يتزايد للاعتماد على الفحم على الأقل لايقاف تدهور نمو إنتاجه ، بل زيادته .

وتعود أهمية بالغة على الفحم كمصدر هام للطاقة في المستقبل نظراً لتوفر احتياطياته التي تبلغ حوالى عشرة أضعاف احتياطي النفط في أكثر التقديرات وتملك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبعض الدول الصناعية الأخرى الجزء الرئيسى من احتياطياته العالمية .

ولن يستعمل الفحم المنتج كله بشكله الصلب ، إنما سيعالج تكنولوجيا لتحويله إلى سائل وغاز وهناك أبحاث واستقصاءات مستمرة لتطوير وسائل تقطير الفحم التقليدية ، التي تعتبر أهمها طريقة لورجى الألمانية ويلعب مكتب الفحم الأمريكى وشركات النفط العالمية دورًا هامًا في مجال تطوير إسالة الفحم وتحويله إلى غاز وسائل .

وفي بعض التقديرات يتوقع أن يُقام في الولايات المتحدة حتى نهاية عام ١٩٩٠ سنة وثلاثون مصنعا لتحويل الفحم إلى غاز يبلغ مجموع إنتاجها ثلاثة تريليونات من الأقدام المكعبة الغازية يوميًا ، وحسب توقعات وزارة الداخلية الأمريكية فستنتج الولايات المتحدة حوالى ١٣٠٠ مليون طن من الفحم في عام ٢٠٠٠ سيحول منها إلى غاز حوالى ٢٨٠/ مليون طن ، وبذلك فقد يغطى

الغاز ، المصنَّع من الفحم حوالي ٢٥ ٪ من حاجة الولايات المتحدة من الغاز في عام ٢٠٠٠ . أما الاتحاد السوفيتي فيتوقع أن يزداد إنتاجه من الفحم من ٦٥٥ مليون طن في عام ١٩٧٠ إلى ١٠٠٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ وتسير بقية دول العالم التي لديها احتياطات هامة من الفحم نحو زيادة إنتاجها من الفحم ، وتطوير تحويله إلى سائل وغاز .

وفيا يتعلق بتكلفة التحويل هذه فمن المقدر بالنسبة للولايات المتحدة مثلا أن تستثمر تسعة مليارات من الدولارات لبناء ثلاثين مصنعاً لتحويل الفحم إلى غاز وهذا يضمن تغطية ١٠ ٪ فقط من حاجتها للغاز .

أما نفقات تحويل الفحم إلى سائل فيقدر أن يكون سعر برميل النفط الواحد المستخرج من الفحم من ٧ - ١٠ دولارات لجعل إنتاجه مقبولا اقتصادياً .

وتواجه عملية تطوير الفحم صعوبات عدة بيئية واقتصادية وفنية ، وكذلك عالية بسبب عدم جاذبية هذه الصناعة للعامل ، ولمعرفة مدى نتائج التغلب على هذه الصعوبات وأثر ذلك على إنتاج الفحم ، لابد من مرور بضع سنوات من محاولات وتجارب فنية ، والتعرف على اقتصاديات إنتاجه على ضوء ذلك .

٥ - الطاقة النووية

حتى نهاية عام ١٩٦٨ ، بلغ عدد المفاعلات النووية في العالم غير الشيوعي أربعة وخمسين مفاعلا طاقتها ٩٩٠٠ ميجاوات ، منها أربعون مفاعلا في أوروبا ، وأحد عشر مفاعلا في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومفاعلا واحداً في اليابان . وقد كانت بريطانيا رائدة في هذا المجال حيث كان لديها آنذاك ٢٦ مفاعلا .

وخلال أربع سنوات زاد عدد المفاعلات في العالم بأكثر من الضعف ، حيث بلغ عددها في نهاية عام ١٩٧٢ ، ١٢٠ مفاعلا بطاقة ٤٥٥٠٠ ميجاوات . وهنا تجدر الإشارة إلى أن أكبر زيادة حدثت كانت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث زاد عدد المفاعلات من ١١ مفاعلا إلى ٤٣ مفاعلا وزادت الطاقة من ٢٨٠٠ ميجاوات إلى ٢٥٣٠٠ ميجاوات ، ويتوقع أن يزيد عدد المفاعلات إلى أكثر من الضعف في نهاية عام ١٩٧٧ ، عما كان عليه في نهاية عام ١٩٧٢ ، حيث يتوقع أن يصل عدد المفاعلات إلى ١٠٧ مفاعلات بطاقة إجمالية قدرها ٥٨٣٠٠ ميجاوات .

وبالنسبة للتوقعات فإن اليابان تظهر في الصورة بشكل بارز ، حيث يتوقع أن تلي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز بوصول عدد المفاعلات إلى ٢٨ مفاعلا بطاقة إجمالية قدرها ١٨٩٠٠ ميجاوات متقدمة بذلك على بريطانيا التي وإن كان عدد المفاعلات فيها يتوقع أن يصل خلال عام ١٩٧٧ إلى ٤٣ مفاعلا فإن طاقتها الإجمالية ستكون ١٤٤٠٠ ميجاوات ، أى أقل من طاقة مفاعلات اليابان بـ ٣٥٠٠ ميجاوات وهناك تفاصيل أكثر عن التوقعات في الدول الصناعية الأخرى مذكورة في التقرير الشامل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٧٢ ، كان المتوفر في العالم من المفاعلات النووية على النحو التالي :

٢٨ مفاعلا بالتصميم الأمريكي

٣٤ مفاعلا بالتصميم الأمريكي

٣٩ مفاعلا بالتصميم الإنجليزي

ويغلب على الاتجاه المستقبلي لبناء المفاعلات النووية الطابع الأمريكي من النوعين ، حيث يتوقع أن يصل عددها بنهاية عام ١٩٨٥ ، إلى ٢٢٩ مفاعلا مقابل ٥٣ مفاعلا بالتصميم الإنجليزي . وهناك تصميمات أخرى غير مقررة بعد ويدور البحث حولها .

ومن أهم مانرى لفت النظر إليه في هذا المجال ، هو بدء اهتمام شركات الزيت العالمية في دخول ميدان الطاقة النووية قبل عام ١٩٧٠ ، وهي تملك حاليا ٥٥٪ من احتياطي اليورانيوم في الولايات المتحدة و ٤٨٪ من احتياطي العالم .

وقد تزايد اهتمامها منذ عام ١٩٧١ . فقد بدأت في بناء محطات مفاعلات نووية . فتتلا شركة جلف ، بدأت تطوير مفاعل ذى حرارة عالية مبرد بالغاز ، وله ميزة استعمال مياه أقل للتبريد ، وباختصار فإن تسع شركات زيت رئيسية لها نشاطات نووية متنوعة في الوقت الحاضر .

ملاحظات عامة على الطاقة النووية :

لاشك أن هناك مميزات كثيرة للطاقة النووية كمصدر للطاقة توجه الأنظار لها كمصدر هام من مصادر الطاقة للمستقبل ، برغم أن معدل كلفة المصانع النووية تزيد بين ١٠٪ ، ٣٠٪ عن مثلها من الطاقة المنتجة بالفحم أو البترول ، فإن النفقات الإدارية في المصانع النووية أقل كثيرا وتخضع كلفة إنتاج الميجاوات لعامل حجم المفاعل ، فكلما كبر حجم المفاعل نقصت تكاليف الإنتاج .

ولكن هناك ملاحظات عامة لابد من الإشارة إليها وهي تلخص كالآتي :

١ - خضوع القرارات في مجال الطاقة النووية لاعتبارات سياسية واقتصادية وفنية ، فالاعتبارات السياسية لها أولوية سواء في مدى الاعتماد على هذا المصدر أو بالنسبة لاختيار نوع المفاعل إلخ .

٢ - إن التكاليف الرأسمالية عالية جداً والمخاطر كبيرة ، لذلك فإن أسعار المصادر الأخرى لها أثر كبير في مدى تطوير هذا المصدر .

٣ - هناك مخاوف الجماهير من المفاجآت النووية ومخاطرها البيئية والأمنية ، فثلا أبدت تخوفات من الاستيلاء على كمية من البلاتونيوم الذي هو أحد المنتجات الجانبية في المعامل النووية وهو عنصر رئيسي في الأسلحة النووية ، كما أن هناك المخاوف من الإشعاعات . واليابانيون خير من يمثل الخائفين من ذلك لما عانوه من مشكلة هيروشيما ومن ناحية أخرى هناك ملاحظات أخرى نرى ضرورة الإثارة لها وهي :

١ - التعاون الدولي في هذا المجال مثال تعاون بريطانيا وألمانيا وهولندا ، وتعاون فرنسا وألمانيا وإيطاليا اللذان ترعاها هيئة السوق الأوروبية المشتركة .

٢ - الاهتمام بالمفاعل السريع لما له من مميزات مثال الاستفادة بحوالي ٧٠٪ من وقود اليورانيوم مقابل ١٪ إلى ٢٪ استفادة المفاعل العادي وإن كان لا يتوقع إتمام تطويرات هذا المفاعل وإنتاجه تجارياً قبل عام ١٩٨٥ .

٣ - هناك المفاعل الذي يجري تطويره على أساس الانصهار النووي ، وإن كانت عملية تطويره مازالت في المراحل التجريبية في أمريكا وروسيا منذ الخمسينيات . ومما يشجع على الاستمرار في التجارب لاستخدام هذا النظام رخص الوقود ووفرته حيث أن وقوده يتكون من خليط من عنصرى الدوتيريوم والتريوم المتوفرين في مياه المحيطات ، وعلى العموم لا يتوقع تحقيق إنجازات هامة في هذا المجال أو إنتاج تجارى قبل عام ١٩٩٥ .

وأخيراً فإنه برغم المخاطر والمخاوف التي يتسم بها جو تطوير الطاقة النووية ، فإن هناك اهتماماً عالمياً واسعاً بتطويرها لجعلها مصدراً رئيسياً قبل نهاية هذا القرن ، وهي أكثر مصادر للطاقة يرتبط تطويره بالتطورات التكنولوجية وإنجازاتها .

٦ - الطاقة الشمسية

يمكن تقسيم طرق استغلال هذا المصدر إلى طريقتين :
 أولاً : الاستغلال للاستعمالات المنزلية في البلاد المشمسة .
 ثانياً : نقل أشعة الشمس إلى الأرض بدون انقطاع وهو مشروع طموح جداً جداً إلى الحد الذي وضعت تكاليف رحلات « أبوللو » كلها ، التي بلغت ٢٠ بليون دولار كمصروف متواضع بالنسبة لهذا المشروع . إلى جانب ذلك فإن هناك خوفاً من مضاعفات جانبية على صعيد البيئة خاصة عندما تحترق الأفق موجات شعاعية ذات طاقة عالية .
 وعموماً فإنه برغم الاستعمالات المبدئية المتوفرة للطاقة الشمسية عالمياً ، والأبحاث القائمة والمخطط لها في الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا وكندا والهند وفرنسا وغيرها . فإنه لا يتوقع ، على الأقل خلال هذا القرن ، أن يكون للطاقة الشمسية مركز ملحوظ في إمدادات الطاقة وكل التقديرات المستقبلية تقديرات تخمينية .

٧ - الحرارة الجوفية

لا يوجد حتى الآن دراسات يعتمد عليها حول مدى إمكانية استغلال هذه الموارد ولا تزال نسبة الطاقة المستمدة من هذه المصادر ضئيلة ، حيث تقدر بألف ميجاوات مقابل ٨٠٠ ألف ميجاوات كهرباء منتجة عالمياً خارج العالم الشيوعي نفاصلها كما يلي :

- ٣٩٠ ميجاوات بإيطاليا
- ٣٠٠ ميجاوات في الولايات المتحدة الأمريكية
- ١٧٠ ميجاوات في نيوزيلندا

وتستعمل هذه الطاقة لتوليد الكهرباء كما يمكن أن تستعمل في التدفئة المركزية كما هو الحال في مدينة (دكيا فيك) عاصمة أيسلندا .
 ومن التقديرات المستقبلية لاستعمال الحرارة الجوفية ، أن اليابان تتوقع أن تصل الطاقة المولدة من هذا المصدر خلال عام ١٩٧٧ إلى ٣٧٠ ألف كيلوات منتجة من سبعة معامل .

والأبحاث والتطويرات جارية على كل حال في كل من نيوزيلندا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة واليونان وتركيا والفلبين والمكسيك والسفادور وتشيلي وأندونيسيا وكينيا . كما أن هناك دلائل على وجود هذا المصدر في أثيريا وماليزيا وتايلند .

وعموماً فإن الصعوبات الرئيسية أمام الاستغلال الفعال للحرارة الجوفية في توليد الطاقة تكمن في الحاجة إلى الحفر العميق لمعظم الينابيع ، حيث تكمن بعض مصادرها هلى أعماق تصل إلى عشرة أميال ، ومن المعلومات المتوفرة يبدو أن هذا المصدر لن يكون له آثار ملموسة قبل عام ١٩٨٥ كما أن ما هو متوفر عن تخطيطات مستقبلية تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

حيث تخطط الأخيرة إلى الاعتماد على الحرارة الجوفية لتغطية حوالى ٧٪ من حاجتها للطاقة قبل نهاية هذا القرن .

تطوير المصادر البترولية

تطوير مصادر بترولية غير عربية :

تشمل هذه المناطق منطقة بحر الشمال ، والمناطق القطبية الشمالية ، وسواحل أمريكا الجنوبية ، وأواسط أفريقيا وأستراليا وجاوه ، وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية وشواطئها وفي خليج المكسيك والأطلنطى .

ويذكر أن لدى الولايات المتحدة احتياطياً لم يكتشف بعد ويمكن إنتاجه ، والمقدرات المتفائلة تقدر كمياته بحوالى ٤٤٠ بليون برميل من النفط و ٢٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز ، وإن كانت قد قدرت تكلفة عالية جداً لتطوير هذا الاحتياطى فإن زيادة أسعار النفط ستشجع على التطوير .

وأخيراً فإنه يكاد لا يخلو جزء من العالم في الآونة الأخيرة من نشاط بترولى ، سواء في التنقيب أو الإنتاج ولكن الأنظار كلها مازالت تتركز على إمدادات العالم العربي البترولى ، وهى ضعيفة جداً بالنسبة لاكتشاف منطقة أو مناطق مشابهة من ناحية غزارة الكمية وسهولة إنتاجها وجودة زيوتها . ولذلك ليس هناك أية دلائل على أن الشركات ستوانى في أمر تطوير المصادر البترولية العربية ، والاتفاقات الجديدة التى عقدت في الفترات الأخيرة خير دليل على ذلك .

وأخيراً فإننا إذا ما افترضنا أن يسفر النشاط الاستكشافى الجديد فى العالم أجمع عن تطوير لمصادر البترول ، وأخذنا فى الاعتبار تحمين نسب الاستخلاص وتنشيط استغلال الآبار المهجورة ، إذا ما افترضنا أن كل ذلك سيضيف إلى الاحتياطى العالمى نصف ما هو موجود حالياً حتى عام ١٩٨٥ ، وأن يتوفر مثل ذلك خلال الخمس عشرة سنة التالية ، فإن كل ذلك لن يطيل عمر الاحتياطى العالمى لإمداد العالم بالبترول ، على نفس معدلات الاستهلاك السابقة ، لأكثر من بداية القرن الحادى والعشرين .

لذلك فإن الاقتصاد فى استعمال البترول كمصدر للطاقة شىء حتمته جميع الظروف والمقتضيات المحيطة . وقد اتخذت خطوات مبدئية منذ نشوب أزمة الطاقة حتى الآن نحو التقنين والاقتصاد فى استعمال البترول كمصدر للطاقة .

تلخيص واستنتاجات

١ - بالنسبة لأزمة الطاقة يلاحظ أن العوامل الجديدة المرافقة « لأزمة الطاقة » هى :
(أ) بداية التوقع باحتمال عدم وجود احتياطى جديد من النفط بقدر يكفى لتلبية الطلب المتزايد عليه مما يندب بداية نقص الاحتياطيات الموجودة وتوقع نضوبها مع نهاية القرن وبداية القرن القادم ، ولكن الملاحظ أن هذا التوقع الجديد المشار على نطاق واسع فى عامى ١٩٧٠ - ١٩٧١ لم يكن هنالك ما يدعمه من عوامل جديدة بذلك التاريخ مما جعل الكثيرين يصفون أزمة الطاقة بأنها مفتعلة .

(ب) دخول الولايات المتحدة كمستورد رئيسى للنفط مع العلم بأن الولايات المتحدة كانت دولة مستوردة منذ عام ١٩٤٨ ، وفى السنوات الأخيرة حيث أثرت الأزمة كان استيراد الولايات المتحدة يتزايد سنوياً بنسب مضطربة ، ولكن الجديد الذى حدث هو توقف الإنتاج الأمريكى عن الزيادة ، بل انخفاضه قليلاً ، مما سيؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستيراد إذا لم تطور مصادر الطاقة داخل الولايات المتحدة .

(ج) بدأت الولايات المتحدة سياسات اقتصادية جديدة لمعالجة الاضطراب والعجز الناشئ فى ميزانها التجارى ، ولمواجهة التنافس الشديد فى التجارة الخارجية وبشكل خاص مع أوروبا واليابان فى الوقت الذى بدأ يتزايد استيرادها من النفط بشكل كبير .

هذه هي العوامل المستجدة التي رافقت أزمة النفط وهي عوامل أمريكية أكثر منها عوامل عالمية . وأما احتمال نضوب النفط بعدم اكتشاف احتياطي جديد يتناسب مع الاستهلاك المتزايد فهذا هو الجانب العالمي للأزمة ، فالأزمة في توقيتها حالياً أمريكية ، وعلى المدى البعيد عالمية وهنا بدأ المزيد من الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة البترولية وغير البترولية .

وأما الحديث عن أزمة الطاقة من ناحية ارتفاع أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وآثاره على الاقتصاد العالمي وبرغم أهمية ذلك فهو حديث لاحق لأزمة الطاقة التي أثرت منذ بداية السبعينات .

٢ - بالنسبة لتطوير مصادر الطاقة فإن ذلك يشمل تطوير مصادر النفط الصناعي المستخرج من رمال القار وحجر السجيل والفحم ليصبح إنتاجها ذا أهمية في الإمدادات بعد سبعة أو ثمانية أعوام من الآن وتطوير استعمال الفحم كوقود صلب والطاقة الجيوتيرمائية وتطوير الطاقة النووية والتي تشكل نمو الزيادة فيها على نسبة ويتوقع أن تصبح مع نهاية القرن المصدر الثاني بعد النفط الخام ، وعلى المدى الأبعد في نهاية هذا القرن والقرن الحادى والعشرين توجه الاهتمامات إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية وتطويرات في الطاقة النووية بتطوير المولد السريع واعتماد نظام الانصهار النووي . وهذه المصادر البعيدة المدى مازالت في مراحل مختبرية وتجريبية بشكل عام ولكنها تلقى اهتماماً متزايداً من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والدول الصناعية بشكل عام كما ورد ذكره تفصيلاً في التقرير .

وبالإضافة إلى تطوير هذه المصادر البديلة سيستمر تطوير المصادر البترولية وخاصة بالبحث عن احتياطيات جديدة ، وهنا تتركز الأنظار على البحث في المناطق المغمورة من ناحية وتحسين نسب الاستخلاص الحالية وتطوير تقنية الاستعمال ليكون أكثر فعالية سواء للنفط أو لمصادر الطاقة الأخرى بقصد تقليص معدلات نمو الاستهلاك من ناحية أخرى .

٣ - يتوقع أنه بعد تطوير مصادر الطاقة البديلة (وفي البرامج المقترحة أو المخططة) ، أن تغطي إمدادات الطاقة النووية وزيت السجيل ورمال القار والطاقة الجيوتيرمائية في عام ١٩٨١ .

حوالى ٧٥٪ من الطلب العالمي على الطاقة ، حيث يتوقع أن تصل الإمدادات من هذه المصادر إلى ما يعادل ١٢ مليون برميل من النفط يومياً ، ولكن من الناحية المقابلة يتوقع أن يزيد الاستهلاك خلال نفس الفترة إلى ما يعادل حوالى ٥٠ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨١ حسب نسب نمو الطلب الحالية ، وبالتالي فإن عملية تطوير هذه البدائل وحدها لن يغطي الزيادة في الاستهلاك

حتى لو وصلت إجراءات التقشف وتحسين طرق استعمال الطاقة إلى تقليص معدلات النمو إلى النصف (وهذا أقصى ما يهدف إليه) ، وزيادة على ذلك فإنه إذا ما أُضيفت زيادة استعمال الفحم المتوقعة ، فإن الطلب على النفط سيظل على مستواه في عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ (التاريخ المتوقع لبداية مساهمة مؤثرة من المصادر البديلة في مجال الطاقة) .

وابتداء من عام ١٩٨١ ، إذا ما سارت الأمور حسب الأهداف الطموحة في تطوير مصادر الطاقة فإن من المتوقع ألا يقل الطلب على الزيت عن مستواه في عام ١٩٨١ وحتى نهاية هذا القرن لأن المصادر البديلة ستغذي الزيادات المتوقعة في الطلب على الطاقة خلال تلك الفترة .

٤ - طبقاً للنسب المذكورة أعلاه وهو نجاح أكثر الطموحات المنشورة في تطوير المصادر البديلة والنجاح في تخفيض نمو الاستهلاك إلى النصف فسيكفي احتياطي النفط الخام الثابت حتى بداية القرن القادم وبعد ذلك سيعتمد الأمر على كميات الاحتياطي الجديدة المضافة والتطورات التي لا يسهل حسابها من الآن ، وأما وفق نسب نمو الاستهلاك الحالية الجارية للنفط ، فإن الاحتياطي الثابت ، يُتوقع له أن ينفد في النصف الأول من التسعينات .

٥ - بالنسبة لتطوير المصادر البديلة ، هناك اهتمام عالمي وجهود عالمية جدية في سبيل ذلك ولكن الصعوبات التكنولوجية ، وقضايا البيئة وتلوثها ما زالت من المسائل الهامة التي تبحث الدول الصناعية عن الوسائل التي يمكن أن تسخر للتغلب عليها . وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد في استعمال الطاقة حيث ستطلب الإجراءات تكنولوجية جديدة وتغيير في النمط الاستهلاكي ، وإذا ما نجحت هذه البرامج بنسبة (٥٠٪) أو أقل فإن الطلب على النفط سيتزايد وبالتالي فإن الاحتياطي الثابت من الزيت في العالم لن يكفي لأبعد من نهاية التسعينات .

٦ - تحت كل هذه الاحتمالات فإنه يبدو تقديراً معقولاً ، إن عمر النفط الخام المعروف سيتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ سنة ، وإذا ما أُضيف إليه احتياطي بنفس الكمية المعروفة حالياً فسيطيل عمر النفط إلى ما بين ٣٠ و٤٠ سنة من الآن . والتقديرات الأكثر انتشاراً أن هنالك نفطاً غير مكتشف يقدر بثلاثة أضعاف الاحتياطي الثابت حالياً ، وهذا يطيل عمر النفط بنسب الاستهلاك الحالية إلى منتصف القرن القادم ومعظم هذا النفط غير المكتشف يُتوقع أن يكون في الرصيف القاري وفي البحار عموماً ومناطق سيبيريا .

٧- نستنتج من كل ما سبق الاستنتاجات التالية :

(١) تطوير المصادر البديلة أمر لا بد منه ويجب أن يكون ذلك أمراً مرغوباً فيه ومشجعاً من

قبل الدول العربية حيث ينخفض الضغط عليها لزيادة إنتاجها ويزيد عن عمر احتياطياتها .
 (ب) مع نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم ستزداد حاجة الدول العربية للنفط لاستعماله كطاقة وكإداة خام ، حيث سيتضاعف عدد السكان حين ذاك في وقت يبدأ النفط فيه بالتناقص ، وبالتالي ستواجه الدول العربية حين ذاك مشكلة نقص نسبي في العائدات من النفط . إذا لم تطور الدول العربية مصادر بديلة للنفط ، فعليها أن تبدأ من الآن الإعداد لتطوير مصادر طاقة جديدة كالطاقة النووية والشمسية والجيوفية بحيث تتجمع لها بالتدرج خبرات تكنولوجية في هذا المجال .

بالنسبة للنفقات الرأسمالية :

١ - يتضح أن تطوير المصادر البترولية في أماكن نائية وفي الأراضي المغمورة ، وكذلك تطوير مصادر الطاقة الأخرى ، سيضاعف من حاجة صناعة الطاقة لرهوس الأموال ، وهذا يوضح سبباً رئيسياً في اهتمام الدول الصناعية بالفائض من عائدات النفط لإعادة استثمارها في تلك الدول سواء بطريقة مباشرة في الطاقة ، أو في مجالات أخرى ، أو على شكل شراء منتجات وسلع استهلاكية ، وبذلك فالأموال العربية موضع اهتمام كبير متواصل في محاولة استقطابها وتوجيهها لتكون مكملاً لاقتصاديات الدول الصناعية .

٢ - ستزداد كلفة البترول غير العربي في الأماكن الجديدة التي يبحث عنه فيها وستزداد كلفة موارد الطاقة الأخرى البديلة بسبب الإنفاقات الرأسمالية الضخمة التي يتطلبها تطوير هذه المصادر مما سيساعد الدول العربية على زيادة أسعار نفطها وتسويقه لأنه بكلفته القليلة نسبياً وميزاته عن مصادر الطاقة الأخرى سيظل سوقه مفتوحاً وسيظل في موضع تنافس قوى مع المصادر الأخرى .

بالنسبة لدور الشركات :

١ - بدأت الشركات البترولية تنوع في مجالات أعمالها فأصبحت شركات طاقة مما يقوى ويوسع مركزها في هذا المجال عالمياً ، ويزيد من قدرتها على المناورة بالنسبة للتسويق والتوزيع .

٢ - لقد تغير دور الشركات في البلاد العربية من ناحية القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسعير مما يوجب إيجاد علاقة جديدة لعملها تستند إلى التعاون التكنولوجي وأنواع جديدة من العقود في هذا المجال وفي مجال التصنيع والمشاريع المشتركة للاستفادة ما أمكن من خبراتها التكنولوجية والإدارية والتسويقية ، وعدم الاكتفاء بالحصول على ملكية الإنتاج من هذه الشركات .

وبالنسبة للأسعار - فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى :

١ - أوجدت الأسعار الجديدة ظروفاً اقتصادية أكثر مواتاة لتطوير المصادر البديلة والاقتصاد في استعمال النفط .

٢ - زيادة العائدات العربية بالإضافة إلى وفرة احتياطياتها النفطية هي القضية - الفرصة والتحدى - للدول العربية في وجه المحاولات لتوجيه هذه الأموال لاستثمارات تخدم حاجات الاقتصاد في الدول الصناعية كما أشرنا سابقاً ، وبوجب ذلك :

(أ) الاستثمار داخل الدول العربية نفسها لتنويع مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد العربي ، ولتخفيف الضغط على الدول العربية لإعادة هذه الأموال للدول الصناعية بشكل أو بآخر ، فاستثمارها محلياً ينهى بشكل قاطع الحجج والأقوال الشائعة عن الأموال العربية بوصفها بأنها تائهة ومربكة للأسواق العالمية ويحمي هذه الأموال من التخفيض من قيمتها .

(ب) تشكل هذه الأموال فرصة قيمة للدول العربية للتصنيع والتنمية الاقتصادية وتوسيع القواعد الاقتصادية المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل بها والاحتياطي للمستقبل ، بشكل يكفل عدم التعرض لأيّة صعوبات تقف أمام عجلة التطوير والنمو للأجيال القادمة .

(ج) نستوجب هذه الاستثمارات وضع سلم أولويات ، فالحديث عن الاستثمارات في الدول العربية والدول الأفريقية والدول النامية وحتى في الدول الصناعية ، أكبر بكثير من حجم هذه الأموال .

من هنا تتضح الحكمة وراء وجوب وضع سياسة منسقة لاستثمار هذه الأموال والعمل على تجنب (ما أمكن) مشاريع مكررة زائدة ومتنافسة وكذلك تلافى النقص في مشاريع ومجالات أساسية .

بالنسبة للموقف دولياً من قضايا إمدادات الطاقة ومشاكلها الجديدة :

يتوقع أن تقود أزمة الطاقة الحالية والمرتقبة إلى جهود دولية مشتركة يتخللها صدامات وخلافات ناشئة عن تضارب المصالح القومية من جهة ، وعن صعوبة قبول الدول الصناعية بالتعاون على قدم المساواة مع الدول النامية والمنتجة للنفط من جهة أخرى ، ولكن المنافسة الدولية للحصول على النفط ستزيد من إمكانية الفرص أمام الدول المنتجة لإثبات ذاتها والحصول على

شروط أفضل بالنسبة للأسعار والتعاون الاقتصادي ، كذلك فإن سياسات التعايش السلمى العالمى والوفاق الدولى سترجح احتمالات التعاون الدولى فى مجالات تطوير مصادر الطاقة وحل أزمتهما . والأزمة التى ستقود إلى التنافس على النفط ستكون أزمة العشر سنوات القادمة التى لا يتضح فيها بديل أو منافس قوى للنفط ، وبعد ذلك ستعتمد الأوضاع العالمية للطاقة على مدى تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للطاقة ، مما يصعب التنبؤ بنتائجها ، بشكل دقيق حالياً ، وأما فى نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم ، فسيكون ذلك بداية لعهد المصادر غير التقليدية كالطاقة لنووية والفحم والنفط غير التقليدى من رمال القار وحجر السجيل وكذلك الطاقة الجيوثرمائية والطاقة النووية - الانصهار النووى - والطاقة الشمسية .

° = °

وفيما تقدم وصف للعواصف التى يحتمل أن تهب من كل جانب على مصالح الدول المنتجة للبتروىل .. ولقد كان من الطبيعى أن يستيقظ بعض العرب للأخطار المحدقة بمصالحهم من داخل الدوائر البتروولية ومن خارجها ومن ثم أسهم الخبراء كما أسهمت الجهات الرسمية بدراسات تجيء فى أكبر الظن كرد فعل لمجرى الأحداث فى أسواق الاستهلاك .

ومن قبيل ماتقدم ذكره من ردود الفعل لدى الدول المنتجة للبتروىل ما صرح به الرئيس الجزائرى « بومدين » فى مؤتمر القمة لدول الأوبك مارس ١٩٧٥ ، وما تقدم به خبراء المملكة العربية السعودية فى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (مؤتمر الشمال والجنوب) باريس أبريل ١٩٧٦ ، مما نعرض له فى المقال التالى ..

الفصل السادس

دول البترول تواجه حرب الاستنزاف

« إن بترول المسلمين حقيقة يفرع منها
خصوم الإسلام .. ولهذا يستنزفون
هذه القوة من شرايين المسلمين .. ولقد
نجحوا في ذلك .. ولكن بسبب غفلتنا
وجهلنا . »

دول البترول تواجه حرب الاستنزاف

الرئيس الجزائري « بومدين » يقول :

- الدول الغربية لا تعترف بحق الدول النامية في ثرواتها الطبيعية
- حق الشعوب في ثرواتها لا يحظى بنفس المفهوم في حالة البلدان المتقدمة
- ضرورة تخليص سوق البترول من تبعيته للدول الصناعية
- تخفيض إنتاج البترول حتى يحظى بمكانته التي يستحقها في المبادلات الدولية
- تخفيض الدول الصناعية لاستهلاكها فكرة مقضى عليها بالفشل
- هل تقوم الدول الصناعية بعدوان على دول البترول ؟ .

الخبراء السعوديون يقررون في مؤتمر باريس :

- احتياطات البترول لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة .
- السعودية لن تنساق وراء الخطط الرامية إلى استنفاد احتياطي دول الأوبك .
- بدائل البترول بين اليأس والرجاء .
- تطوير استخدام الطاقة الكهربائية والشمسية .
- عدم التبذير غير الفعال في استخدام البترول .

خطاب الرئيس « بومدين » في افتتاح مؤتمر القمة النفطية *

عقد في الجزائر في المدة من ٤ - ٦ مارس ١٩٧٥ مؤتمر قمة لدول الأوبك ، ومن النقط الهامة التي أثارها « هواري بومدين » في خطاب الافتتاح .

- إن استمرار بعض التصرفات من طرف الدول الغربية ليحمل على الاعتقاد بأن الاعتراف بحقوق شعوبنا لا يعدو في نظرهم أن يكون مجرد إعلان عن مبدأ شكلي ، وأن ظاهرة إحياء نظريات كهذه التي تزعم أن بترولنا ماهو إلا ملك على الشيوع بين الناس قاطبة لتؤكد حقيقة الاتجاه الذي تسير فيه بعض الدول المتطورة ، محتلفة براهين قانونية وأخلاقية ملائمة قصد التعامل بها في الوقت المناسب بغرض إضفاء صيغة شرعية أمام الرأي العام العالمي على كل عدوان مبيت ، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بافعال وضع يتراعى في مظهر قانوني بل وإنساني بغية إلغاء حق شعوبنا فيما تملكه وفيما استرجعت بالعمل والكفاح والتضحية . ومعنى ذلك أن الحق الطبيعي للشعوب على ثرواتها الطبيعية لا يحظى بنفس المفهوم ولا ينظر بنفس النظرة إذا كان الأمر يتعلق ببلدان العالم الثالث .

- وفي الوقت الذي تسلك فيه الدول الصناعية مسلكا يؤدي بها إلى الامتغناء عن بترولنا ذات يوم ، يجب علينا أن نعمل جماعياً على التخلص من تبعية سوق البترول للدول الصناعية .. ونتيجة لاستخدام مصادر جديدة للطاقة تدريجياً بالإضافة إلى ما ينتج عن الزيادة المستمرة في قسط إنتاجنا الذي سوف تخصصه لاستهلاكنا ، فإن حصة البلدان المصدرة للبترول في التكوين العالمي يجب أن تنخفض إلى أن يجد البترول ضمن المبادلات الدولية نفس المكانة التي تحتلها جميع البضائع الأخرى وسوف تغتبط بلداننا بهذه النتيجة .

- وأما الجهود المتعددة الأشكال التي ترمى إلى تخفيض الاستهلاك البترولي لا بغرض القضاء على التبذير ، ولكن بقصد إثارة انهيار السعر وإضعافنا فهي حلول غير مجدية طالما أنه في استطاعتنا - كرد عليها - أن نخفض من إنتاجنا ونزيد في سعرنا للمحافظة على مستوى عائدتنا .

* ملخص عن مجلة عالم النفط العدد ٧/٣٠ (١٩٧٥/٣/٨) .

- والواقع أن فحوصاً دقيقة لتصريحات بعض المسئولين الغربيين يؤدي بنا إلى التساؤل عما إذا لم يكن الهدف من ذلك هو اختلاق أسباب لإعداد الرأي العام العالمي لقبول فكرة عدوان محتمل ضد البلدان المصدرة للبترول إذا ما حاولت هذه مجرد القيام بتنظيم إنتاجها سواء بوضعه في مستوى الطلب الحقيقي ، أو باستخلاص نتائج السياسة النقدية التي تسلكها البلدان المتطورة حالياً مما قد يؤدي بها في نهاية الأمر إلى أن تفضل الاحتفاظ ببيتروها على أن تسوقه مقابل وسائل في الدفع ، هي الآن موضع ترتيبات تدبر بشكل منظم ودقيق للتخفيض من قيمتها .

السعودية تحذر من الإنضب السريع لاحتياطي أوبك*

عقب انعقاد الجلسة الثانية للجنة الطاقة المنبثقة عن مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (مؤتمر الشمال والجنوب) في باريس ٢١/٤/١٩٧٦ ، تقدمت السعودية بخطة حول الطاقة تنتقد فيها بشدة البلدان الغربية لمحاولتها استخدام موارد أوبك النفطية بمعدلات سريعة لدرجة لا يمكن القبول بها .

وتحذر الدراسة من أنه على أساس معدلات الإنتاج الحالية ، فإن احتياطيات النفط والغاز العالمية القابلة للاستخدام لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة ، وأن المملكة العربية السعودية لن تساق وراء الخطط الغربية المؤدية إلى إنضب احتياطيات أوبك بمعدلات تفوق معدلات استخدام احتياطيات الولايات المتحدة وبحر الشمال بعدة أضعاف ، (والمعروف أن السعودية والولايات المتحدة اشتركتا في رئاسة لجنة الطاقة المذكورة) .

وفيما يتعلق بموارد الطاقة الجديدة ، تلقى الدراسة السعودية ظلالاتاً متشائمة حول إمكانية التطوير على المدى القريب ، للطاقة النووية ونفط السجيل ورمال القار والطاقة الشمسية وتطرح الدراسة بدلا ذلك مايلي :

- تطوير مكثف للطاقة الكهرومائية : وفي هذا المجال تقدر الدراسة أن حوالي ٢٩ ٪ فقط من طاقة أمريكا الشمالية ، ١٥ ٪ من طاقة أوروبا الغربية ، ٣ ٪ من طاقة البلدان النامية قد استخدمت حتى الآن .

- زيادة استخدام احتياطيات الفحم الضخمة في العالم المتقدم .

* ملخص عن مجلة عالم النفط ٣٦ - ٣٧ / ٨ (٢٤ / ٤ / ١٩٧٦) .

- تطوير سريع للطاقة الشمسية ، وبشكل خاص في العالم الثالث ذى الموقع الملائم جغرافياً
لمثل هذا التطوير .

- نقل الصناعات المحتاجة إلى كميات ضخمة من الطاقة والصناعات المرتكزة على استخدام
الهيدروكربونات إلى المناطق التى يتوفر فيها الغاز المرافق .

- الإلغاء المطرد لتبذير النفط واستخدامه غير الفعال فى البلدان المتطورة ، على أن يرافق ذلك
إعادة بناء التكنولوجيات الصناعية ووسائل النقل بطريقة تضمن الاحتفاظ بكميات متزايدة من
النفط للأغراض التى لا يمكن استخدام البدائل فيها .

عرضنا فيما تقدم ما قال به رجال دولتين من الدول المنتجة للبتروى ، ولزيد من إيضاح الخطط
البعيدة المدى التى حرصت أسواق الاستهلاك فى الدول الصناعية (وهى أيضاً دول الاستعمار
التقليدى) على رسمها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ألقينا فى المقال التالى نظرة فاحصة
على أحداث التاريخ الحديث والمعاصر من حيث تتابعها وصلتها بتنفيذ المخطط الهادف إلى اعتصار
الأمم النامية واستنزاف خاماتها وبتروها مع الإفادة من موقعها الإستراتيجى لصالح الدول
الصناعية دون شعوب الدول النامية وأخصها تلك التى تمد العالم بأكبر قدر من حاجته إلى
البتروى .

الفصل السابع

تواريخ ذات دلالات في مجرى الأحداث

« إن بترول المسلمين هو النفط الذي
ظهر بالقرب من (مسجد سليمان) في
جنوب إيران عام ١٩٠٨ وبدأ
استغلاله على أسس تجارية منذ عام
١٩١٢ م . . ثم توالى ظهوره في أرض
المسلمين تباعاً . . إلى يومنا هذا . . »

تواريخ ذات دلالات في مجرى الأحداث

- أحداث هامة أثرت في تاريخ المشرق العربي اجتمعت في عام ١٨٥٦ م .
- القانون العام للأمم المسيحية يتعدل إلى القانون الدولي .
- الإسلام اعترف بحقوق الأمم والشعوب بغير تفرقة
- كاتب إيطالي يقرر أن كراهة الإسلام ووقف انتشاره أحد مصادر القانون الدولي .
- كاتب ألماني يقول إن الرابطة بين الشعوب المسيحية فشلت في تحقيق السلام بينها على أساس العقيدة في حين نجحت العقيدة الإسلامية .
- فرمان ١٨٥٦ الخاص بقناة السويس ومناورات « دى ليسبس » .
- الكشف عن البترول والترابط بينه وبين امتياز قناة السويس .
- اتفاقية برلين عام ١٨٨٥ وبروتوكولات سرية لتقسيم الدولة العثمانية .
- العدوان على قناة السويس بعد مائة عام من فرمان ١٨٥٦
- تواريخ متتابعة .
- ١٨٩٧ المؤتمر الصهيوني في بازل .
- ١٩٠٧ المؤتمر العالمي للاستعمار في لندن
- ١٩٤٧ تقسيم فلسطين .
- ١٩٦٧ العدوان على مصر .
- لا مكان للكيانات الصغيرة في المعترك الدولي بأوضاعه الراهنة .
- إسرائيل لابد ستزول في المستقبل المنظور .

تواريخ لها دلالات قوية في مجرى الأحداث بالبلاد العربية المنتجة للبترول والشرق العربي بوجه عام سنة ١٨٥٦ م

- ليس من قبيل المصادفة أن تجتمع أحداث خطيرة في هذه السنة بالذات نذكر منها :
- ١ - مولد القانون الدولي العام لأول مرة في تاريخ الأمم غير الإسلامية .
 - ٢ - صدور فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ بشأن قناة السويس .
 - ٣ - الكشف عن البترول لأول مرة في بعض البلاد الأوربية .
- وفي هذا كله تفصيلات نوجزها في الكلمات الآتية :

أولاً : عن مولد التشريع المسمى بالقانون الدولي :

يقول الدكتور « محمد حميد الله » الأستاذ بجامعة باريس واسطنبول مانورد فيما يلي ترجمته الحرفية (عن كتاب له صدر سنة ١٩٧٣ في لاهور بباكستان) (قبل عام ١٨٥٦ لم تعرف أوروبا شيئاً اسمه القانون الدولي وإنما عرفت إلى ذلك الوقت شيئاً آخر يسمى القانون العام للأمم المسيحية . وفي السنة المذكورة ١٨٥٦ حدث لأول مرة أن أمة غير مسيحية وهي الدولة العثمانية (أو تركيا كما يشار إليها أحياناً) قد قبلت لكي تنتفع بأحكام القانون العام الأوربي الخاص بالأمم والذي يسمى إلى ذلك الوقت أى ما قبل دخول تركيا في بوتقة الأمم - كان يسمى (بالقانون العام للأمم المسيحية) .

ثم يستطر الدكتور حميد الله قائلاً :

(ليس معنى ذلك أن العالم كان محروماً من قانون عام لكل الأمم قبل هذا التاريخ بالذات وليس معناه أيضاً أن قانون الأمم جمعاء لم يولد إلا في أوروبا في ذلك التاريخ . بل الحق أن القانون الدولي الذى يشمل كل الأمم قد كان قائماً من قبل . ذلك أن الإسلام قد اعترف بحقوق الأمم والشعوب والدول بغير تفرقة على أساس الدين أو الجنس ، ثم إنه - أى الإسلام - قد اعترف بالحقوق المتساوية والالتزامات كذلك ككل الأجناس والأمم) .

ثم يزيد قوله (إن القانون الدولي الذى جاء به الإسلام مفارق تمام المفارقة لأى قانون عرفته

البشرية في التاريخ منذ القدم ، ذلك أن القانون الدولي الإسلامي لم يقصد إلى تنظيم النشاط الحكومي للأمة الإسلامية فيما يختص بما يقوم بين أجزائها والبعض الآخر من علاقات وحسب ، بل شمل ماعدا الأمة الإسلامية ولم يستبعد من تطبيق أحكامه الأمم غير الإسلامية .
وتعقياً على ماتقدم نقول :

إن تركيا في ذلك العهد كانت قد بدأت في مراحل الضعف والوهن ، وأن التآمر على اقتسام أطرافها الممتدة في أوروبا وأفريقيا وآسيا قد بدأ يدخل ضمن المخططات الاستعمارية التي ترسم سياساتها للمدى البعيد ، وزيد بالمدى البعيد هنا عشرات السنين ولا تقف عند حد خمسة وعشرين عاماً كما يرجح بعض الاقتصاديين وسنضرب بعض الأمثلة تأييداً لما تقدم من حيث طول المدى الذي ترسم له السياسات الخاصة المناهضة للأمة الإسلامية (١) .

والعبرة التي نستخلصها من هذا الاتجاه الخطير الذي بدأ في سنة ١٨٥٦ هي : أن المنظمات الدولية التي عرفت من ١٨٥٦ إلى يومنا هذا في إطار عصبة الأمم (حال حياتها) وفي إطار هيئة الأمم المتحدة وما يتفرع عنها أو يتصل بها عن قرب أو عن بعد ، كالكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات ذات الصيغة الاقتصادية كصندوق النقد الدولي وبنك الإنشاء والتعمير ، نقول إن هذه المؤسسات جميعاً تصدر عن فكرة واحدة عبر عنها كثير من الكتاب الذين تحملهم الأمانة العلمية على المصارحة ومنهم « أنزيلوتي » الإيطالي « وبول سميتز » الألماني ، أما الأول فيقول عن مصادر القانون الدولي إنها ثلاثة ، يابها : فلسفة الإغريق وتشريعات الرومان وهذا هو المصدر الأول ، ثم يلي ذلك حضارة الأمم المسيحية الماثلة في المخترعات والمنتجات البالغة (الإنقاذ وفقاً للتكنولوجيا الدائمة التطور وما تقتضيه من قواعد في المعاملات بين الدول هذا هو المصدر الثاني ، ثم يذكر المصدر الثالث في جرأة وصراحة حين يقول : إن المصدر الثالث للقانون الدولي هو ذلك التفاهم الضمني فيما بين الأمم المسيحية التي تنطوي في أعماق صدورها على اتجاه واحد ثابت هو كراهة الإسلام ووقف زحفه على أي بقعة من الأرض مع العمل على زعزعة من أي أرض احتلها كما حدث في أسبانيا وشبه جزيرة البلقان ونحوهما .

وأما الثاني - (بول سميتز) - فيقول في كتابه (الإسلام قوة المد) (٢) يقول هذا الكاتب

(١) نذكر على سبيل المثال ما سمعت إليه إنجلترا من إطالة امتياز قناة السويس بأربعين عاماً أي إلى ٢٠٠٨ م وكان ذلك في سنة ١٩٠٨ بمجرد وفاة « مصطفى كامل » الذي كان زعيماً وطنياً تحمسه القوى الاستعمارية ولم يتوقف هذا المشروع إلا بسبب مقتل رئيس الوزراء « بطرس غالي » على يد « إبراهيم الورداني » .

(٢) وقد ترجمه الأستاذ الدكتور « محمد شامة » (مكتبة وهبة ١٩٧٤) .

الألماني (إن الرابطة بين الدول المسيحية فشلت في أن تحقق السلام فيما بين الشعوب المسيحية وتكررت الحرب بينها ، ولا تزال تهدد بتدمير العالم المسيحي بقوى متصارعة تنتمي إلى عقيدة واحدة هي العقيدة الصليبية ، وما أفلحت هذه العقيدة في ربط الشعوب التي تؤمن بها بل حل محلها تكتلات إقليمية (كالسوق الأوربية المشتركة) أو مذهبية (كالعالم الرأسمالي) أو عسكرية (كحلف الأطلنطي) هذه كلها هي الروابط المعاصرة في التاريخ الحديث التي تجمع بين بعض الدول المسيحية والبعض الآخر في غير شمول وفي غير ثبات على حين أن الإسلام نجح في أربعة عشر قرناً وبصفة مستمرة - نجح في إيجاد رابطة عقدية قوية لا تتبدل ، حتى وإن شابها شوائب سطحية من المصالح الشخصية وبالتالي إذا جد الجد وتنادت أطراف الأمة الإسلامية بالجهاد ، فإن رابطة الإسلام تظل من جديد قوية كما كانت في أي عهد مضى) .

ولعل في تاريخ الشعوب الإسلامية المستضعفة لبعض العهود كما كانت الحال في أطراف الدولة العثمانية كالشام والجزائر ، لعل في هذه النماذج دليلاً قوياً على صدق النظر الذي ذهب إليه « بول سميتز » من حيث قوة الرابطة الإسلامية وثباتها - وتأسيساً على هذا المنطق السليم يتجه « بول سميتز » إلى إثارة القضية التي جعلها موضوع كتابه والتي أملت عليه اختيار العنوان الذي عرف به (الإسلام قوة الغد) . وواضح أنه لا يقصد الإشادة ولا التزكية ولا التأييد للإسلام وإنما يقصد التحذير منه .

• • •

العبرة إذن التي يجب أن يستفيدها كل باحث من مثل هذه المواقف الثابتة في التاريخ الحديث تتلخص في أن الركون إلى عدالة المنظمات الدولية مسألة فيها نظر ، هذا إن أحسننا الظن واقتصادنا أشد الاقتصاد في الحذر .

ثانياً : عن فرمان ١٨٥٦ الخاص بقناة السويس :

صدر فرمان يناير ١٨٥٦ الذي تضمن اللائحة التأسيسية لما كان يسمى بالشركة العالمية لقناة السويس ، وقد سبق صدور هذا القرار (الفرمان) جهود دبلوماسية ومناورات لا يتسع المقام لذكرها ، وإنما كانت هذه السنة ١٨٥٦ هي التي شهدت قمة المأساة من الناحية التشريعية - لقد سبق صدور هذا فرمان جهرد طويلة لجماعة «سان سيمونيان» ، وللمسيو «فرديناند دى ليسبس» كما أن العدول عن قانون الأمم المسيحية إلى القانون الدولي لكل الأمم ، قد سبقته أيضاً

جهود مناورات ودراسات . ويطيب لنا أن نشير إلى ما ذكره الدكتور « مصطفى الخناوى »^(١) عن رحلة « الحديو سعيد » ، ومسيو دى لسبس « إلى السودان في فصل بعنوان فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ حجر الزاوية في المسألة (بعد أن ذكر تفاصيل مراحل إقناع الحديو بإصدار فرمان ١٨٥٦ في أثناء هذه الرحلة ، كما سبق أن أصدر فرمان ١٨٥٤ عقب رحلة في الصحراء) يقول : (ولما عاد الركب من السودان وقع « سعيد باشا » فرمانا آخر في ٥ يناير ١٨٥٦ كان أشد إحكاماً في نصوصه ، وفي تقييد مصر بأغلال ثقال ، وقد ألحق بهذا فرمان قائمة شروط ، تسميها شركة قناة السويس ، « باللائحة التأسيسية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية » . ويزعم الكتاب الفرنسيون أن نبأ هذا فرمان كان مفاجأة سارة « لديلبس » بعد عودته من رحلة السودان ، ولكن ملايسات الحال تقطع بأن هذا فرمان كان نتيجة مباشرة لرحلة السودان ، كما كان سابقة ، ثمرة الصفاء في رحلة الصحراء) .

ثالثاً : فيما يخص بالكشف عن البترول في بعض البلاد الأوربية :

في العديد من المراجع ورد القول بأن الكشف عن البترول قد كان في سنة ١٨٥٨ في كل من بولندا وكندا إلا أن مراجع أخرى تعود بهذه الكشوف إلى ما قبل هذا التاريخ لسنوات^(٢) وثابت في تاريخ الصناعة والتاريخ الاقتصادي أن البترول عرف في القرون الوسطى ، ولكنه لم يستخدم كوقود يحرك الآلات ، بل كان نوعاً من اللهب الذي يقذف به على جموع الأعداء ، ومن قبل ما كان البترول عند قدماء المصريين من المواد التي تدخل في طلاء الجدار الخارجية للقوارب والسفن كما كان أيضاً يستخدم في التحنيط . . لسنا بصدد شيء من هذا كله ولكننا نقف عند أواسط القرن التاسع عشر حين كان البترول يظهر لأول مرة في بعض البلاد الأوربية ثم توالى ظهوره في بلاد أخرى تباعاً . . ولأهمية هذه العلامات على الطريق عبر القرنين التاسع عشر والعشرين جئنا بتسلسل تاريخي متصل من ١٨٥٨ إلى ١٩٧٦ في الموضوع المناسب من هذا البحث .

(١) في كتابه (قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة الجزء الأول مطبعة مصر ١٩٥٢ هـ ١٩٠)

(٢) مراجع البترول واقتصاديات موارده د . محمود أمين - اقتصاديات البترول في الشرق الأوسط ، شارل عيسى ، ومحمد بجاته - حرب البترول الأولى - صلاح منتصر - البترول العربي الخام في السوق العالمية د . صاحب ذهب ، وحرب البترول في الشرق الأوسط د . راشد البراوى - نشرات شركة آبار البترول .

ونعود مرة أخرى إلى الربط ما بين ظهور البترول وبين فرمان قناة السويس وبين القانون الدولي الذي اتسع لأول مرة لأمة إسلامية أريد وضع الخطة الطويلة المدى لتطبيع أوصالها . . إننا لا نقطع بالتقديم والتأخير فيما بين العناصر الثلاثة سالفة الذكر فيما يختص باختيار وهو أحق بالصدارة في وقت مبكر من أواسط القرن التاسع عشر . . ولكن مجرى الأحداث يدلنا على أن الترابط الشديد فيما بينها ومن ذلك على سبيل المثال أنه في سنة ١٨٨٥ م وقع الحلفاء الغربيون « اتفاقية برلين » وهي عبارة عن صلح فرض على تركيا وروسيا بعد أن استنزفت الموارد الاقتصادية والمعدات الحربية في بضع سنوات ، وكان الحلفاء الغربيون يزيدون النار لهيباً في سبيل هذه الغاية (١) ، وكان من شروط الصلح أن تحتل إنجلترا جزيرة قبرص لتكون حارساً أوبوليساً دولياً في شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن قبل كانت مصر قد خضعت لاحتلال غير شرعي في ١٨٨٢ وقبل ذلك كانت قناة السويس قد فتحت ١٨٦٩ . . ومن هذا التسلسل التاريخي الذي لا يدخل في اختصاصنا التوسع فيه ، نلاحظ أن البروتوكولات السرية التي ألحقت باتفاقية برلين ، كان استمراراً للمخطط الذي بدأ قبل ذلك بثلاثين عاماً . . ذلك أن هذه البروتوكولات السرية نصت على تقسيم أطراف الدولة العثمانية (في الوقت المناسب) فيما بين الحلفاء الغربيين التقليديين بزعامة إنجلترا ومساندة فرنسا بعد أن أخذت حدة المنافسة بينها بسبب طريق الهند في سنة ١٩٠٤ - ويحيى بعد ذلك عدة مواقف منها استخدام البترول في تسيير الآلات (الاحتراق الداخلي) التي لا تحتاج إلى بخار ولا ماء ولا نار ومن ثم تستطيع أن تفوق تحت سطح الماء وكان ذلك الاختراع مؤذناً بظهور الغواصة ، وعندئذ قررت بريطانيا (الغطس في ذلك العهد) والدخول في حرب مباشرة مع ألمانيا لسحقها إن استطاعت لأن بريطانيا لا تنظر إلى التجارة والصناعة والأسواق إلا من زاوية البحر ، ومعلوم أن الفرصة قد تهيأت في أغسطس ١٩١٤ لاندلاع الحرب العالمية الأولى .

• • •

والحق أن ما تقدم بيانه فيه الكفاية لتنبية الأمة العربية التي نتكلم عنها في هذا البحث إلى الأسلوب العلمي الذي يلجأ إليه الغرب في رسم سياساته القريبة الملمكي والبعيدة على حد سواء . .

(١) واليوم يكوي المسلمون بحرب ضروس أشعلها أعداء الإسلام في نفوس حكام دولتي العراق وإيران المسلمين استفاداً لطاقاتها ، وإهداراً للدماء وتعطيلاً لهمة المسلمين . . وكذلك نرى سكوت العالم الغربي على جرائم السوفيت في باكستان ومنجستر في الدول الإسلامية جيرانه . . وغير ذلك كثير .

ومرة أخرى نفق عند ١٩٥٦ (أى بعد ١٨٥٦) بمائة عام بالضبط) التي شهدت حرباً عدوانية بين الجبهة ذاتها التي تزعمت حركة القضاء على الدولة العثمانية ، ونريد بهذه الجبهة إنجلترا وفرنسا ، فزى هاتين الدولتين تعديان على مصر وتستخدمان في الوقت ذاته قزماً من أقزام المنظمات الدولية يسمى دولة إسرائيل لمجرد التغطية . تغطية العار الذي يلحق بدولتين كبيرتين إذ هما تهاجان دولة آمنة لمجرد أنها استردت قناة تقع في صميم أرضها ، وماؤها يجري في داخل أرضها . وهذه اللفتة تدعونا إلى أن نجىء ببعض الإضافات لهذه الفترة فنعرض لسلسلة من التواريخ التي تشابهت وتتابعت ولكن في موكب عدواني واحد أما هذه التواريخ فمنها : ١٨٩٧ - ١٩٠٧ - ١٩٤٧ -

١٩٦٧

في سنة ١٨٩٧ عقدت الصهيونية العالمية مؤتمرها المشهور في بازل بسويسرا ، ورسمت السياسة الطويلة المدى للحصول على أرض يستقر فيها اليهود ويتخذون منها وطناً قومياً ، ولم تكن فلسطين هي الاختيار الوحيد ، ولكن مع المتابعة نلاحظ أنه في ١٩٠٧ انعقد مؤتمر عالمي للاستعمار في لندن برئاسة بعض اللوردات ومن أهم قراراته ما انتهى إليه المؤتمرون من القول بأنه لا أمل للصناعات الغربية التي تفوقت فيها الأمم المسيحية ، لا أمل لهذه الصناعات في غزو الأسواق الأفريقية وتشديد القبضة على مواردها الطبيعية وخاماتها ما بقى الشريط الساحلى لهذه القارة متمسكاً فيما بين أجزائه خاضعاً للدولة العثمانية وقد أراد المؤتمرون بذلك أن يعتبروا بالشريط الساحلى الإسلامى في شمال أفريقيا وهو داخل في حدود الدولة العثمانية ، هذا الشريط الساحلى يقف سدا حائلاً بين أوروبا والتوغل في أفريقيا ، ومن ثم كان الحل المطروح عندئذ هو تجزئة هذا الشريط إلى دويلات والفصل بين الأجزاء التي تتولد عن هذه العملية وبين الوطن الأم وهو تركيا ، وبقي هذا المخطط مطوراً إلى أن حانت الفرصة وقامت الحرب العالمية الأولى وهزمت تركيا وبدأ التنفيذ على مرحلتين وعامها التاريخ ، إحداهما بعد الحرب العالمية المذكورة ، والأخرى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ، وبما تقدم يتضح التلاقى بين المخطط الصهيونى ١٨٩٧ والمخطط الاستعمارى في ١٩٠٧ .

وبالرجوع إلى مولد الدويلات التي ظهرت من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٧ يتضح صدق هذا النظر . وفي سنة ١٩٤٧ بالذات صدر قرار تقسيم فلسطين وهو نواة المأساة التي يواجهها العالم العربى الآن (١٩٧٧) لأنه لم يكن في الواقع مشروعاً إنسانياً يراد به توطين اليهود بجوار أصل فلسطينى ، بل كان خطوة في سبيل إيجاد كيان عدوانى وغريب في داخل الوطن العربى ويجب أن نذكر دائماً أن

تقسيم أرض فلسطين قد أفسح المجال للعصابات الصهيونية لتثبيت وجودها غير الشرعى فى أرض القبلية الأولى ، وإن تفصيلات الأشهر القليلة التى تلت التقسيم إلى إعلان قيام دولة إسرائيل بمجرد انسحاب الدولة المنتدبة وهى إنجلترا . . إن هذه التفصيلات تحمل الحزى والعار للدول الصناعية القديمة وخاصة الجبهة التى تكررت الإشارة إليها ، وقد حل الوفاق بين طرفى الجبهة (إنجلترا وفرنسا) من ١٩٠٤ كما تقدم البيان وسيبقى الاعتراف بدولة إسرائيل فى ١٩٤٨ نقطة بارزة فى تاريخ مناهضة الدولة الإسلامية التى قضى عليها فى الحرب العالمية الأولى ، ذلك أن هذا الاعتراف لم يستغرق بضع دقائق ، ونركز على التنبيه لهذا الأمر لأنه متقطع النظير . . ذلك أن كل دولة تولد فى ظل القانون الدولى (العظيم) الذى يرجع إلى سنة ١٨٥٦ - لا تفوز بالتأييد إلا بعد دراسات وبعثات ووفود لتقصى الحقائق وللموازنة بين عهد كان شرعياً ثم انقضى ، وعهد تأثر أو مقتصب أو ناتج جاء على أنقاض العهد السابق ، هذا كله يحدث فى ملاسات قيام أية دولة والاعتراف بها فى ظل ما يسمى بالشرعية الدولية إلا دولة إسرائيل فقد تحولت من عصابات إلى دولة بقرار من زعماء العصابات السفاحين وحضى هذا الاعتراف بتأييد دولى بدأته أمريكا ثم روسيا فى دقائق معدودة هى اللمحة الخاطفة التى تقتضها نقل الأنباء بالبرق . وما كان شىء من ذلك ليحوز فى العقل أو فى الأمر الواقع لو أن الدولة العثمانية أو أن الخلافة الإسلامية كانت قائمة ، ولكن التمهيد البارع الذى وضع من ١٨٨٥ اقتضى إنشاء ما يسمى بجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وفى ظلها تم التقسيم ثم الاعتراف بالدولة الباغية .

وفى سنة ١٩٦٧ تكررت مأساة ١٩٥٦ بصورة بشعة تلتخص فى إدخال الغش والخداع عن طريق السفراء ، ولم يكن هؤلاء السفراء لدول معادية ، بل كانوا لدول يقال لها صديقة أو محايدة ونقصد دولتى روسيا وأمريكا ، وأمر الجيش المصرى أن ينسحب ونُسب إليه ظملاً أنه اندحر أو غُلب ، وهكذا تمت المأساة فصولاً .

ثم نجىء حرب أكتوبر ١٩٧٣ لكى تعيد إلى مصر والعرب شيئاً من الكرامة لعل هذه الأمم الداخلة فيما يسمى بالجامعة العربية فى يومنا هذا . . لعل هذه الدول تشعر بوجود الذات وتسمح لنفسها بأن تقبل الصلح أى تعترف بأمر واقع هو ضياع القبلية الأولى وهذا هو المقصد الأول من سياسات القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

• • •

هذا التمهيد الذى طال بعضى الشىء نريد به أن نعلل إلى حقيقتين هما :

ما قرره بحق وزير الخارجية المصرية الأسبق وهو في الوقت ذاته نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الخارجية السيد « إسماعيل فهمي » عندما قال إنه لا مكان للكليات الصغيرة في المعترك الدولي بأوضاعه الراهنة . . وكان يريد بذلك أن يلقى أضواء كاشفة على الدوافع الراشدة التي دعت إلى تنظيم الوحدة الأفريقية وضمها إلى الوحدة العربية في أوائل عام ١٩٧٧ ، وهذا القول الذي نشرته الصحف منسوباً إلى السيد « إسماعيل فهمي » هو قول سليم وجدير بالتأييد ، ولكننا في بحثنا هذا نخرج به إلى معنى آخر نسجله بين يدي التاريخ فنقول :

« إنه من الحق أنه لا مكان في عصرنا الحاضر ولا في كل العصور لأى كيان صغير هزيل يزاحم عمالقة الأرض ، ولذلك نرى أن إسرائيل ستزول في بضع سنين أو في عشرات من السنين فلننا نحن البشر الذين يكتبون الأقدار وإنما تجرى المقادير بإرادة الله سبحانه وتعالى ، وما علينا إلا أن نتخذ الأسباب وما على الكاتب الذى يريد وجه الله إلا أن يقرر الحق الذى يطمئن إليه ، فنقول مرة أخرى أن إسرائيل لا بد زائلة لأنها جسم غريب في داخل وطن متماسك نبه إلى خطورته « يول سميتز » وغيره ، وبدلنا المنطق على أن مجرى الأحداث يقضى بأن إسرائيل ستواجه أحد أمرين ، إما أن تقضى على دول المواجهة ، ثم تزحف على القبلة الثانية في أرض الجزيرة العربية حتى تسترد أرض خيبر ، وتزحف كذلك على وادى النيل لتعيد عهد اليهود في أرض مصر ، في زمن « سيدنا موسى » عليه السلام ، وهذا احتمال بعيد ، أما الأمر الآخر فيتلخص في أن القوى البشرية الهائلة للبلاد العربية مع مواردها الطبيعية ، ستصل عن طريق التخطيط الهادئ إلى حصر جماعة اليهود في بوتقة يحيط بها كيان عربى متماسك ، وليس يتقص هذين العنصرين المتكاملين وهما القوى البشرية والموارد الطبيعية إلا المستويات الرفيعة للأداء وللإفادة بهبات الطبيعة وكسب الأسواق بالقدرة لا بالفضب ، وهذا كله يلوح في المستقبل المنظور برغم كل ما يبلى للنظر الآن من تفكك وعداوات عصبية .

• أما الحقيقة الثانية فهي أن البترول وفوائضه المالية ، وهما من نعم الله على أرض العرب والأمة الإسلامية يحتلان مركز الصدارة في المعدات والأسباب المؤدية إلى رفع الكفاية الإنتاجية ، والقدرة على الدفاع عن أرض الوطن واسترداد ما سُلِب منه - ومن هنا كانت أهمية هذا البحث الذى نحاول ماوسعنا الجهد أن نجعله مصطبغاً بأكبر قدر من الإخلاص مع النظر العميق دون الاندفاع مع العاطفة أو الهوى أو التأثير بالمصالح الشخصية لأن كاتب هذه السطور ليس له في ثروات البترول ناقة ولا جمل .